مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN2356-8321) (Print)
(ISSN2356-833X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

المعرفة القانونية وعلاقتها بالحماية من المخاطر الاجتماعية للهجرة غير المشروعة دراسة على عينة من الشباب المصرى العائد

د.اسلام فوزى انس قطب
مدرس علم الاجتماع القانونى كلية الآداب جامعة دمنهور
eslamfawzy513@yahoo.com

تاريخ استقبال البحث: 2020/5/5
تاريخ قبول النشر: 2020/8/25

المستخلص :

هدف البحث إلى الرصد السوسيولوجى للعلاقة الجدلية (علاقة التأثير والتأثر) بين المعرفة القانونية والهجرة غير المشروعة ودورها فى الحماية من المخاطر الاجتماعية، وإبراز الانعكاسات المجتمعية المترتبة على ذلك. فثمة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية تدفع بالشباب للهجرة غير المشروعة فضلاًعن غياب المعرفة القانونية ،مما يُهدر حقوق وواجبات هؤلاء الشباب ؛ لعدم معرفتهم بالقوانين المنظمة لعملية الهجرة.

الإجراءات المنهجية والنظرية : اعتمد البحث على المنهج التحليلى الوصفى .وإستبيان لعينة من الشباب العائد لمصر من الهجرة غير المشروعة، ودليل مقابلة مفتوحة . وجاءت العينة عمدية تم اختيارها فى ضوء عدد من المعايير تم سحبها بطريقة كرة الثلج . كما تبنى البحث مدخل الاحتياجات الإنسانية ، ومدخل الإحباط والعنف ، حيث تتطلب أكثر من مدخل نظرى فى التحليل .

وتوصل البحث إلى نتائج من أهمها : أن العلاقة بين المعرفة القانونية والهجرة غير المشروعة هى علاقة جدلية ، فتارة تكون مصاحبة للهجرة غير المشروعة بهدف تفادى المخاطر والتحايل على المواقف القانونية التى قد تعرض أصحابها للمساءلة القانونية ، وتارة تكون للوقاية من التفكير فى خوض تجربة غير مشروعة فى الهجرة. كما يمكن أن تحد المعرفة القانونية من إقبال الشباب على الهجرة غير المشروعة ، ولكن إذا تضمنت الآتى:- (معرفة الحقوق والواجبات – العقوبات – المخاطر والتحديات المنتظرة). وأخيراً تفتقد قوانين الهجرة المصرية لبعض التدابير الإحترازية فى الحماية .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير المشروعة- المعرفه القانونية- المخاطرالاجتماعية.

المقدمة

يزخر الوقت الراهن بمعضلات عديدة إثر ثورات الربيع العربى وتداعياتها لاسيما فى مصر، تلك التى تركت بصماتها واضحة فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية مما ساعد فى خلق أجواء غير مرضية للشباب الذين اخذوا ينظرون إلى المجتمع نظرة سوداوية بل أصبحوا لا يتحملون مناهضة هذه الصعاب. وفي ضوءهذه الظروف تتجلى أهمية المعرفة القانونية فى إعداد مواطن قادرعلى مواجهة مصاعب الحياة وتفعيل المشاركة المجتمعية فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقدرة على التكيف والاندماج وترسيخ قيم المواطنة وإحداث نقلة نوعية فى شخصية الشباب حتى لا تحدث عزلة بينهم وبين المجتمع ، فتدفعهم هذه الظروف وتلك الصعاب إلى الهروب من البلاد بحثًا عن مستوى معيشى أفضل ،مهاجرين إلى بلدان أخرى بطرق غير مشروعة .

فالأمر جِد خطير يستوجب أن يكون الشاب لديه معرفة بتلك القوانين المنظمة لعملية الهجرة، حيث أن ذلك النوع من المعرفة يُساعده على توظيف ما لديه من معلومات فى مواجهة المشكلات التى تعترض طريقه خلال الهجرة. كما تحمي صاحبها من الزج فى براثن الهجرة غير المشروعة [i] لاسيما إذا كان الشاب المقبل عليها لا يدرك بشكل كاف عواقب الإتجاه لمثل هذا النوع من الهجرة. فالشباب يخاطر بحياته لتحقيق مستوى أفضل دون وعى بالمخاطر والمهالك التى يمكن أن تعرقل مستقبلهم نظرا لعدم إدراكهم طبيعة هذه المخاطر ومدى قانونية ما يتعرضون له من تجاوزات فى حق أنفسهم و فى حق البلد المرسل وكذلك المستقبل .فإذا كانت ظاهرة الهجرة عموماً متشابكة وشديدة التعقيد حيث تتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإنسانية والثقافية فى تكوين محدداتها ، فإنها تبقى من جهة أخرى ظاهرة حقوقية وتطرح إشكالية سوسيوقانونية.

أولاً: الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

دراسة محمد رضا التميمى(2011) بعنوان :"الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية". وقد هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الظاهرة فى القانون الدولى والتشريعات الوطنية وفى المواثيق الدولية مستخدمة منهج التحليل الوصفى والاستقرائى ،وتوصلت لنتائج أهمها ضرورة وضع معالجة الظاهرة فى إطارها الشامل الاجتماعى والتشريعى والتنموى والاقتصادى ، وعدم معالجتها من الناحية الأمنية فقط نظراً لمحدوديتها وعدم كفايتها،وضرورة إيجاد تدابير جماعية للبلدان المستقبلة والمرسلة ؛للحد من الهجرة غير القانونية .

دراسة مريم وليم برسوم(2011) بعنوان "أثر الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية" وهدفت إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية والتنموية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، توضيح علاقة التأثير المتبادل بين التنمية والهجرة غير الشرعية فى مصر ، وتبنت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وطريقة تحليل بيانات جاهزة ، وقد توصلت لنتائج منها ازدياد البطالة وعدم وجود فرص عمل مناسبة تطبيق الاتفاقيات مع الدول لايتم على الوجه الأمثل،عدم وضع قوانين ولوائح رادعة ،تعرض الشباب لإستغلال السماسرة ووسطاء العمل.

دراسة زغو محمد(2012) بعنوان"المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، وقد هدفت إلى معرفة إلى أى مدى تُعد ظاهرة مغادرة البلاد بطرق غير مشروعة جرماً يستوجب الجزاء ،واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى لنصوص التشريع وقانون العقوبات ،كما تبنت دليل مقابلة

متعمقة مع أصحاب الاختصاص من أساتذة ورجال القانون ،وتوصلت لنتائج من بينها أن أحكام القانون المتعلقة بالهجرة غير الشرعية ليست متناغمة ولا تستند إلى معيار ثابت فى التجريم والعقاب وأن الضرورة ملحة لإعادة النظر فيها .

ودراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (2016) بعنوان "الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى" ، هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الظاهرة وتوزيعها الجغرافى ومعرفة أشكال الهجرة غير الشرعية التى يفرزها الواقع والعوامل الفاعلة فى ذلك وتحديد الإستراتيجيات المناسبة للمواجهة، واعتمدت على العمل الميدانى الكيفى والكمى ، مستخدمة الإستبيان والمقابلة المتعمقة ودراسة الحالة وطبقت على عينات عمدية ، وتوصلت لنتائج منها زيادة نسبة إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية لعوامل مجتمعية على رأسها الأسباب الاقتصادية وتمثل إيطاليا أهم الوجهات الرئيسية لبلاد المقصد ، انخفاض نسبة المهاجرين الذين يشعرون بالندم ،الوعى التام للشباب بمخاطر الرحلة.

دراسة احمد طعيبة (2016) بعنوان: :الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية" ، وهدفت إلى توضيح الآليات المتخذة لمعالجة الهجرة غير الشرعية، ومدى فعالية هذه الآليات في احترام الحريات والحقوق الإنسانية، سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة لجوارها الاقليمي ، وتقييم السياسات المتخذة حول موضع الهجرة غير الشرعية ، وتبنت الدراسة المنهج التقييمى والمنهج التحليلى والمنهج القانونى ، وتوصلت لنتائج منها : أن السياسات المتبعة من قبل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تدعم السياسة الأوروبية نظراً لسن تشريعاتها عقوبات على كل من يريد الانتقال إلى أوروبا بصفة غير شرعية، وربما بقاء هذه الظاهرة وزيادة انتشارها يدل على فشل الإستراتيجيات المتخذة للحد منها.

دراسة يوسف كريم(2016) بعنوان:"التشريعات الأوروبية فى مجال الهجرة"، حيث هدفت إلى تحليل نقاط القوة والضعف فى تشريعات الهجرة غير الشرعية فى اسبانيا ،إيطاليا وفرنسا كنماذج من التشريعات الأوروبية. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن ومنهج إعادة التحليل ،وتوصلت لنتائج من أهمها أن هذه التشريعات فشلت فشلاً ذريعاً فى وقف تدفق الهجرة غير الشرعية ، كما حملت هذه التشريعات ازدواجية ملحوظة بين الرغبة فى احترام حقوق الإنسان وبين أساليب الإمتهان والطرد والترحيل والتمييز العنصرى وجعل المهاجرين مواطنين من الدرجة الثانية .

دراسة محمد إمحمد محمد أبو زيد (2017)بعنوان "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي" وهدفت هذه الدراسة التعرف على الهجرة غير الشرعية والتي سببتها تردى الأوضاع الأمنية ، وأثرها على الأمن القومي الليبى،وتبنت المنهج الوصفى التحليلى والقانونى ، توصلت لنتائج منها : الهجرة سبب في تراجع الاقتصاد الليبى: لقد شكلت ازمة خانقة فى الاقتصاد الليبى فضلاً عن أنها أدت إلى حالة من عدم الاستقرار فى المجتمع الليبى .

دراسة سحر محمد إبراهيم غراب (2019)بعنوان" دورمنظمة الإتحاد الأفريقي في الحد من الهجرة بإفريقيا": وقد هدفت إلى رصد دور منظمة الإتحاد الأفريقي للقضاء علي الهجرة ومعرفة مسارات وأرقام الظاهرة، من خلال تحليل بيانات جاهزة وتقارير وإحصاءات وخرائط وتتبع خطوات المنهج التحليلى الوصفى وتوصلت لنتائج منها مطالبة دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بإعادة النظر في القوانين والإجارءات المتبعة كإجراء عقابي ، واجراء حوارت ومناقشات مع الشباب للتوعية بمخاطر الهجرة، وزيادة العقوبات والإجرءات القانونية الخاصة بالمشكلات المصاحبة للهجرة غير الشرعية مثل العنف ،الاغتصاب ، والاتجار في البشر.

2- الدراسات الأجنبية

دارسة Rgan Attir(2014) بعنوان" Illegal migration as a major threat to Libya's security" ، هدفت الدارسة إلى معرفة واقع التهديد الأمني لبلاده نتيجة الهجرة غير الشرعية، وتبنت الدراسة المنهج التاريخى التحليلى ، وتوصلت لنتائج منها أن جغرفية ليبيا تجعلها متميزة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة الصحراء فيها فكان ذلك سبباً ؛ لإرتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الأفريقية عبر شريطها الحدودي للهجرة والهرب من قبل الليبيين إلى الدول المجاورة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل أنها قديمة.

دارسة Toaldo(2015) بعنوان: "Migrations Through and From Libya AMediterranean Challenge" ، هدفت الدراسة إلى البحث في ديناميات الهجرة ،والتركيز على اقتصاديات وسياسات الإتجار غير المشروع، حيث بحثت في سياسات الإتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء لمعالجة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وتخفيضها عبر ليبيا، وبينت النتائج إضفاء الطابع الخارجي على عمليات الهجرة غير الشرعية، وأكدت على ضرورة البحث في مجال السياسة العامة، فإقترحت إجراء إصلاح شامل للنظام الحالي بهدف إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المتعددة الأطراف و إنشاء ممرات قانونية للهجرة إلى أوروبا.

توجد ملاحظات جد مهمة على خريطة الدراسات السابقة ، رغم أنها تتناول "الهجرة غير المشروعة " فقد عُولجت جميعاً - أو تكاد - من المناظير الجغرافية البشرية والقانونية والإقتصادية وحتى الاجتماعية بصفة عامة . ورغم هذا لم نجد دراسة تناولت الظاهرة من رؤية سوسيوقانونية للتشريعات المختصة بالهجرة غير المشروعة . حيث يتضح وجود ندرة فى تناول الظاهرة من خلال ربطها بالمعرفة القانونية لدى المهاجرين . كما ركزت غالبية الدراسات التى تناولت الظاهرة من خلال ربطها بالجانب القانونى على تحليل التشريعات التى تجرم الهجرة غير المشروعة ومدى وجود عقاب رادع لهذه الجريمة فى التشريع والعهود الدولية . فقد أثبتت معظم الدراسات وجود تشريعات وطنية ومواثيق دولية للتجريم والعقاب حول الظاهرة وإن كانت غير كافية ، وهنا تبرز فكرة البحث حول المعرفة بالحقوق والواجبات المنبثقة من التشريع للحماية من مخاطر الهجرة غير المشروعة ومدى علاقتها بالحماية من الوقوع فى المخاطر الاجتماعية وهذا هوصُلب موضوع البحث الراهن.

ثانياً: مشكله البحث وأهميته :

تكمن مشكلة البحث فى الرصد السوسيولوجى للعلاقة الجدلية (علاقة التأثير والتأثر)[ii] بين المعرفة القانونية ومخاطر الهجرة غير المشروعة ، وإبراز الإنعكاسات المجتمعية المترتبه على ذلك ،حيث توجد ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية تدفع بالشباب للهجرة غير المشروعة فضلاً عن غياب المعرفة القانونية ،مما يُهدر حقوق وواجبات هؤلاء الشباب ؛ لعدم معرفتهم بالقوانين المنظمة لعملية الهجرة فى البلاد المستقبلة، وتُضيع معها الأحلام والطموحات للشباب المصرى من خلال الهجرة غير المشروعة، فيؤدى ذلك إلى فقد الأرواح وتعدد الخسائر البشرية ،والشواهد على ذلك متعددة وكثيرة ، ولعل من أبرزها ما اشتُهر بقوارب الموت ، والتى يتم تهريب الشباب من خلالها إلى بلاد المهجر بشكل غير قانونى ، حيث استغلال عقول الشباب غير الواع وغير المثقف قانونياً وإقناعهم رغم تلك النتائج المحتومة جراء الهجرة غير المشروعة . فقد أصبح سماسرة العمل وسماسرة العقول فى السوق السوداء مستغلين لتلك الظروف التى يُعانيها الشباب مع غياب المعرفة القانونية ،الأمر الذى يسهل عليهم استغلال

الشباب وسرعة إقناعهم ؛ مما ينجم عنه انعكاسات اجتماعية لبلد المهجر وكذلك بلد المنشأ ، ويمكن درء كثير من المخاطر إذا ما تم إدراك الشباب قانونياً لمخاطرالهجرة غير المشروعة.

وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة أنه خلال كل ثانيتين هنالك إحتمال تنقل شخص من منطقة إلى منطقة أخرى، فقد بلغ عدد المهاجرين فى جميع أنحاء العالم فى نهاية سنة 2017 حولى 258 مليون مهاجر بنسبة نمو 2و3% فى المتوسط ؛ بينما فى سنة 2010 كان يبلغ عدد المهاجرين حول العالم 222 مليون . وتتوزع نسبة المهاجرين بواقع 48% إناث. 52% هي نسبة الذكور (World Migration Report 2018,p.17)

وفى نفس السياق تمكن 9051 مهاجرًا غير شرعي من عبور البحر المتوسط بإتجاه أوروبا عام 2018 ، وفى 2017 قدر عدد الوافدين الى أوربا اكثر من 186768 مهاجر غير شرعى وتم انتشال اكثر من 3116 جثة ، وفى 2016 قدر عدد الوافدين 392879 مهاجر غير شرعى تم انتشال 5143 جثة لم يتم تحديد هويتهم او أصولهم نظرًا للتحلل وعدم وجود أوراق تثبت هويتهم. وتبقى 2016هي السنة الأكثر دموية في تاريخ البحر المتوسط وكلهم حاولوا الهرب من أوضاع اقتصادية واجتماعية طاردة فى أوطانهم الأصلية. .(International Organization for Migration's (IOM),2018)

وقد نبه تصريح وزارة الداخلية(2016) بأن مصر هي الأولى في معابر الهجرة غير الشرعية. وأكدت منظمة الهجرة الدولية(2016) ، أن مصر تحتل المركز الأول في الهجرة غير المشروعة للأطفال عبر البحر في الفترة من 2011 إلى 2016.

كما شهدت مصر زيادة ملحوظة في حوادث غرق مراكب الهجرة غير المشروعة، منذ 2013/7/3 وحتى 2016/9/30 ، ومن ثم زيادة في أعداد الضحايا من المصريين، وذلك على النحو التالي:في أكتوبر2013، غرق12 شخصًا بعد انقلاب مركب الهجرة في البحر قرب سواحل الإسكندريّة . وقالت مصادر أمنيّة إّن المركب كان على متنه ما لا يقّل عن 100 شخص، وكانوا في طريقهم للسفر إلى إيطاليا .وفي يولية 2015 ، غرق مركب على متنه ما تم حصره 56 شخصًا وكان معظمهم من المصريين.(مصطفى الجاويش،2016،ص7) . وفي مايو 2015 ، غرق 3 أفراد وأنقذت السلطات المصرية 31 آخرين كانوا على متن مركب هجرة، بينهم 13 يحملون الجنسّية السوريّة، و15 سودانّيًا، و2 يحملان الجنسّية الإريترّية، ومصري واحد. وقد أعلنت السلطات المصرّية انتشال 10 جثث من البحر المتوسط قبالة ساحل البرلس، وتّم إنقاذ 25 آخرين بعد سقوطهم في المياه أثناء سفرهم في هجرة غير مشروعة على متن مركب صيد. (عبد العاطى شتيوى،2015 ،ص12) . أما في أبريل 2016، غرق 12 شخصًا على الأقّل قبل تحقيق حلمهم بالهجرة إلى أوروبا، بينهم 3أطفال، و 3سّيدات . وكان على متن المركب 105 شخصًا من جنسّيات مختلفة، بينهم 18 مصرّيًا، و 74 صومالّيًا، و 11 سوريًّا، وسودانّيًا، وآخر فلسطينّيًا.وفي يونيو 2016، انتشلت القوات البحرّية 31 شخصًا من جنسّياٍت مختلفة، وعثر على 9 جثث متحّللة الأجزاء، بينها جثة سّيدة مصرية(مصطفى الجاويش،مرجع سابق،ص8-9). كما قالت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج خلال مؤتمر اقتصادى بعنوان : مصر أولى بشبابها ، ان مصر تحتل المرتبة الأولى عالميا فى الهجرة غير الشرعية وان هناك ثلاث محافظات هى كفر الشيخ والفيوم والغربية يهاجر شبابها إلى إيطاليا وفرنسا هجرة غير شرعية ، والأكثر إيطاليا بإعتبارها البوابة الرئيسية لأوروبا .(تقرير وزيرة الهجرة ،2016) . وقد ارتفعت نسبة الشباب وفق تقرير منظمة العمل الدولية (2016) في الدول العربية من 21% عام 2009 إلى 28% عام 2015. وتتقاطع نتائج المؤشر العربي مع العديد من تقديرات هذه المنظمة، وكذا مع البحوث الميدانية التي أجرتها

العديد من البحوث والدراسات، ولا سيما المؤسسية منها التي تعنى بمسألة الهجرة. لكنّها تظهر نسبة مرتفعة نسبيًا لعام 2016، وهي 35% لمن هم في الفئة العمرية الشابة (18-35 سنة)، ممن يرغبون في الهجرة. ولا شك أن هذه النسبة سترتفع ارتفاعًا مفرطًا فيما لو أدرج في الاستطلاع معيار البلدان التي تشهد نزاعات أهلية نظرًا لما تثيره هجرة الشباب العربي من أسئلة وقضايا تنموية واجتماعية وسياسية وثقافية ، كما أن الهجرة تشكل حاليًا ومستقبلًا أحد الرهانات الأساسية في العلاقات الدولية.

إن عدد الشباب المصريين الذين حاولوا الوصول إلى إيطاليا بطريقة غير مشروعة كما ذكرت وزارة الخارجية المصرية خلال الفترة من 27 أكتوبر 2012 حتى 25 سبتمبر 2013 وصل إلى 1214 فردًا بينهم 471 قاصرًا من وجهة نظر القانون الإيطالي الذي يعتبر القاصر أقل من 18 عامًا . وأشارت أرقام المجلس القومي للأمومة والطفولة إلى أن الأطفال القصر هم أعلى المعدلات في الهجرة غير المشروعة بمصر تجاوزوا نسبة (41%) من المهاجرين القصر خلاف من قتل ومن مات من بين 2280 مهاجرًا غير شرعي .(تقرير المجلس القومى للطفولة والأمومة، 2014) . كما بيّنت بحوث المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية فى الدوحة (2017)، بأسلوب تحليلي كمي ونوعي أن مصر لم تدخل فئة مصدري الهجرة غير المشروعة إلى جانب كل من ليبيا والمغرب وغيرهما فحسب، بل غدت إحدى معابر الهجرة أيضًا.وما تزال الهجرة الاحتمالية لخريجي التعليم العالي في معظم البلدان العربية تمثّل أكثر من نصف الشريحة التي ترغب في الهجرة الدائمة، كما أن الهجرة الفعلية لأصحاب الكفاءات ما تزال مستمرة في التصاعد.

ولقد توصل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد بحث ميداني شمل كل محافظات مصر إلى وجود عشر محافظات رئيسية مصدّرة للهجرة في مصر ، ومنها الشرقية، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، الغربية، البحيرة، وكفر الشيخ وذلك بالنسبة للوجه البحري، إضافةً إلى الفيوم وأسيوط والأقصر والمنيا في الوجه القبلي ؛ مما يؤكد أن البحيرة تقع ضمن المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية.(تقرير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،2016،ص34)

وفى ضوء ما تقدم **تأتى الأهمية العملية للبحث** بالتطبيق على عينة من الشباب العائد بمحافظة البحيرة ؛ فهى من المحافظات الأكثر مساحة وسكانًا كما تتسم بالتنوع البيئى (الريفى، الساحلى ،البدوى) ويعتمد البحث على الفئة العمرية (15 - 35) سنة ، وهى الفئة التى أقرها تقرير المؤشر العربى 2016 إلى جانب كونها تتفق مع الطبيعة العمرية للشباب العازم على الهجرة والعائد منها حيث أن سن 15 هو بدء الإلتحاق بالقوة العاملة. ومن ثَّم تتمثل **الأهمية النظرية للبحث** فى سد الفجوة داخل الدراسات والبحوث السوسيولوجية الميدانية حول علاقة المعرفة بالحقوق والواجبات فى ضوء القوانين المنظمة لعملية الهجرة ومردود ذلك عند الشباب على الإقبال او العزوف عن الهجرة غير المشروعة ودورها فى الحماية من المخاطر من خلال علاقة ستكشف عنها نتائج البحث. **أما الأهمية التطبيقية**: تتضح فى الوصول لنتائج علمية ووضعها أمام المؤسسات وصناع القرار للأخذ بها فى تفعيل سياسات احتماعية جديدة وتحديث التدابير والإجراءات الفعلية لتحجيم مشكلات ومخاطر الهجرة غير المشروعة والتغلب على سلبياتها ، بالقضاء على سماسرة الإتجار بالبشر الذين يتستروا وراء بعض الأنشطة المهنية والتجارية فى غفلة من الأنظمة. والتركيز على المنظومة العقابية التى تتفق مع السياسة الجنائية فى الأخذ بمبدأ التدرج فى العقوبة والتناسب مع جسامة الفعل. إضافة إلى ضرورة حث الدولة لدعم برامج تثقيفية وتوعوية حول مخاطر الهجرة غير المشروعة .

ثالثاً: أهداف البحث وتساؤلاته:

يتحدد الهدف الرئيس فى الوقوف على المعرفة القانونية بالمخاطر الاجماعية للهجرة غير المشروعة و الحماية منها وينبثق منه أهداف فرعية هى:-

- الوقوف على المخاطر الاجتماعية للهجرة غير المشروعة. ولتحقيق هذا الهدف يمكن طرح التساؤلات التالية:
  - ما العوامل المجتمعية التي دفعت الشباب للهجرة غير المشروعة ؟
  - كيف ارتبطت الاحتياجات الإنسانية بآليات جذب الشباب إلى الدول المستقبلة ؟
  - ما انعكاس المخاطر الاجتماعية للهجرة غير المشروعة على الفرد والمجتمع .؟
- طبيعة العلاقة بين المعرفة القانونية والحماية من مخاطر الهجرة غير المشروعة ؛ ولتحقيق هذا الهدف،يطرح البحث هذه التساؤلات :-
  - مامدى المعرفة القانونية بمخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب العائد ؟
  - ما دور هذه المعرفة فى الحماية من مخاطر الهجرة غير المشروعة ؟

لتحقيق الأهداف تم تصميم "صحيفة الإستبيان" التى تتضمن العناصرالتالية:-

- الظروف التى وقعت فيها عملية الهجرة غير المشروعة .
- معرفة الشباب بمخاطر الهجرة غير المشروعة مسبقا.
- أهمية المعرفة بالقوانين المنظمة للهجرة
- مدى تطبيق المعرفة القانونية فى المواقف الصعبة ومواقف العمل.
- توجهات الشباب العائد نحو الإستقرار.
- المعرفة القانونية للعائدين بعد التجربة
- العلاقة بين المعرفة القانونية والحماية من المخاطر المجتمعية
- العلاقة بين مستوى المعرفة القانونية للعائدين والإتجاه لتكرار التجربة

رابعاً: المفاهيم:

المعرفة القانونية هى: "المعرفة بالقواعد التي تحكم ممارسة الأفراد، وهي تعني جملة القواعد الملزمة التي تنظم الحياة الاجتماعية بين الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض، والتي تحدد العقوبات الملائمة للخروج على أية جزئية منها، والتي جاءت في شكل قوانين يجب أن يكتسبها الفرد بوصفه عضوًا ومسئولاً داخل النظام، ينبغي أن يعرف حقوقه فيمارسها، ويعرف واجباته فيؤديها دون تقصير". (سامح جميل , فتحى كامل ,1998,ص77) ويمكن تعريفها بأنها : "العملية التي تقدم معرفة قانونية لغير العاملين بالقانون، حيث تمدهم بالمهارات والمعلومات الخاصة بالقانون والمبادئ والقيم القانونية. (Nessel Paula & Others,2002,p.2) أو هى: "مجموعة الخبرات التعليمية المنظمة التي تزود الافراد بالمعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للاستجابة للقانون والقضايا القانونية في المجتمع بشكل فعال" (Carolyn Pereira,4004,p.43) ومن التعريفات السابقة يمكن تحديد (**تعريف إجرائى**) لها ، فهى "جملة المعارف والمفاهيم القانونية لدى الشباب الذى أقبل على الهجرة غير المشروعة بما له من حقوق، وما عليه من واجبات ، فلا يوقع نفسه في انتهاك أوتعد أوتجاوز للقوانين المنظمة لعملية الهجرة .مما

يساعد في تكوين شخصية سوية لديها احترام للقوانين وقدرة على الحماية من المخاطر من قبيل الإمتهان بالطرد والترحيل والعنف وسوء المعاملة.

الهجرة غير المشروعة : هى حركة انتقال تكون خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. فما من تعريف واضح أو متفق عليه دوليًا للهجرة غيرالمشروعة . فمن منظور بلدان المقصد، هي عبارة عن دخول البلد أو الإقامة فيه أو العمل من دون الحصول على الإذن اللازم أو حيازة الوثائق المطلوبة بموجب قوانين الهجرة .أما من منظور بلدان المنشأ، فتُعد الهجرة غير المشروعة نفي الحالات التي يعبر فيها شخص ما الحدود الدولية من دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي الشروط الإدارية اللازمة لمغادرة البلد. ويقضي الاتجاه السائد بحظر استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية" وتُعرف بالهجرة غير المشروعة. (عبد الله سعود السرانى ,2010,ص13). ويُعرفها البحث الراهن **تعريفاً إجرائيًا** بأنها تمثل حالة الانتقال من دولة المنشأ إلى دولة المقصد مرورًا بدول العبور تسللاً دون تأشيرة دخول، أو تصريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطرق غير مشروعة لا يُجيزها القانون .

المخاطر الاجتماعية [iii] **:** تقع المخاطر الاجتماعية بين عوامل الطرد وعوامل الجذب وبالتالى يمكن **تعريفها إجرائياً** فى هذا البحث على أنها محيط من المعاناة يتعرض له الشباب الذين لجأوا للهجرة غير المشروعة، والتى يمكن تحديدها بدءًا من عوامل الطرد فى مجتمعهم "المشاكل والصعاب " إلى عوامل الجذب فى البلد المستقبل "المغريات والدوافع " مروراً بالمخاطر التى تقابلهم فى هذه الرحلة غير القانونية - لتحديهم المحظور وإحراق أوراق الهوية – مما يعرضهم لتعذيب أوترحيل أوتعد وضغط نفسى وإهانة ، وكلها تقع فى إطار من المعاناة الاجتماعية والبدنية والنفسية فضلاً عن تعرضه للمساءلة القانونية. وقد يصبح الكثير من هؤلاء عرضة لمخاطر اجتماعية أُخرى مثل الاتجار بالبشر ،دخول شبكات الدعارة أو الوقوع فى الإدمان ، أو تجارة المخدرات ...الخ. فأبعاد مجتمع الهجرة غير المشروعة معقدة وممتلئة بالمخاطر الاجتماعية[iv] . ويمكن إيضاح ذلك فى ضوء تفسير عوامل الطرد وعوامل الجذب ورحلة الموت خلال الهجرة غير المشروعة .

الشباب : لفئة الشباب عدة تعريفات عمرية ؛ من بينها التعريف الدولي للأمم المتحدة (15-24 سنة) وتعريف البنك الدولي (15-25 سنة)، وبعض التعريفات الأخرى التي تحددها بـ (15-35) سنة، وربما تصل بها إلى حد 39 سنة في بعض التعريفات. (التقرير الكامل للمؤشر العربى ,2016) **ويستخدم البحث الراهن** الفئة العمرية (15-35)؛فإن أكثر المهاجرين من الشباب يقعوا في هذه الفئة العمرية ؛ لأن المشاركة فى القوى العاملة تبدأ من سن 15 سنة فما فوقها.

جرائم تهريب البشر :المسلك غير القانوني الذي يقوم به مجرمون محترفون في تدبير أساليب لدخول أشخاص بشكل غير قانوني لموطن ليس وطنهم، مقابل حصولهم على منافع مادية أو غير مادية، ويتم التنسيق بينهم وبين ممن يعملون بهذا المسلك الإجرامي بدول العبور أو المقصد أو المصدر، وهنا تأتي صفة التنظيم في جرائم التهريب عموماً وتهريب العمال والبشر خصوصاً.(عبد الله احمد عبد الله المصراتى,2014,ص197) ويتفق البحث مع هذا التعريف.

حوكمة الهجرة : تم تعريف حوكمة الهجرة الدولية على أنها تشمل كل «السياسات والبرامج الخاصة بكل بلد، والمناقشات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية ما بين الدول، والمنتديات والعمليات التشاورية المتعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية، فضلا عن القوانين والأنظمة. (تقرير الأمم المتحدة للهجرة الدولية ,2015)

خامسًا: قراءة سوسيولوجية فى التراث النظرى

1- المخاطر الاجتماعية للهجرة غير المشروعة

لقد تبنى البحث عدة موجهات نظرية ، إرتبط بعضها بتفسير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد المرسل والآخر بالإحتياجات الإنسانية وعوامل الجذب فى البلد المستقبل فى حين أن مدخل أخر إرتبط بالحماية فى ضوء المعرفة القانونية وعلاقتها بالمخاطر الناجمة ؛ لاختراق القوانين وغياب الهوية فى رحلة غير مشروعة ، ولذلك فالبحث تطلب أكثر من مدخل نظرى لتحقيق الأهداف المرجوة .

أ) مدخل التبادل الأجتماعي:وتفسير العوامل المجتمعية التي دفعت الشباب للهجرة غير المشروعة :

ظهرت هذه النظرية في خمسينيات القرن العشرين،على أياد الكثير من العلماء وأشهرهم "جورج هومانز"(1910-1989) في مؤلفه (السلوك الأجتماعي وأشكاله الأساسية، عام 1961) و"بيتر بلاو" (1981-2002) في مؤلفه (القوة والتبادل في الحياة الاجتماعية، عام 1964). وتقوم نظرية التبادل الأجتماعي على مجموعة من الأفكار يتمثل بعضها في أن الناس في عملية التبادل والتفاعل الاجتماعي يتبادلون أنماط السلوك. (محمد حسين الشوانى،فوزية عبد الله محمد ،2016،ص 132-136): ومن القضايا الأساسية التي تدرسها هذه النظرية في ضوء افتراضات "جورج هومانز" و "بيتر بلاو" ما يلي:-

أولاً: قضية الشبع والحرمان: تصبح المناطق الغنية فى العالم أقطابا لجذب المهاجرين السريين الراغبين فى الإشباع والاستفادة من التطور ؛ فإن ظاهرة الفقر على المستوى العالمى تشير إلى أن الأقلية الغنية وتقدر 20% تستولى على الإنتاج العالمى الخام ، وحسب البنك العالمى فإن عدد الفقراء فى تزايد مستمر فى كل سنة بنسبة 2% ، فأكثر من مليار ونصف تحت عتبة الفقر ويشكل الأفارقة نسبة ¼ من الفقراء ؛ أى أكثر من 100 مليون يعانون من سوء التغذية.**(hillipe Engelnard,1996,p.113)**

ثانياَ: : قضايا العدالة التوزيعية: كلما تحققت قاعدة العدالة التوزيعية في غير صالح شخص ما،ازداد ميله إلى القيام بالسلوك الذي نُسميه الغضب. (أرفنج زايتلن، 1989،ص122).وتفسر القضية الأولى والثانية كيفية تعزيز القدرات البشرية والمعرفية للشباب، وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة السياسية والمجتمعية في توسيع خياراتهم وفي تنمية مجتمعاتهم، والتمكن من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية المواطنية وتعزيز شروط الأمن الإنساني للحد من تدفقات الهجرة.(تقرير المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2017،ص19) ذلك من خلال قضايا العدالة التوزيعية والإشباع والحرمان عند "جورج هومانز" ، أما "بيتر بلاو" فلم يذهب بعيدًا عن هذا المعنى ولذلك ركز على عدم التوازن وعدم التكافؤ واضفاء شرعية القوة للبعض دون الآخر .كما سيتضح من ثالثاً ورابعاً وخامساً.

ثالثاً: قضية عدم التوازن: تعني القوة بوصفها مميزة للتبادل، على سبيل المثال،اذا أحتاج الشخص الى خدمات أو مساعدة او عمل من الآخر"المجتمع"، فإنه لم يجد بديلاً للحصول عليها تتولد لدى الشخص المحتاج مشاعر بالأستغلال .

رابعاً: قضية عدم التكافؤ أو التبادل غير المتسق: يظهر هذا النوع من التبادل فى نوعية الروابط الأجتماعية بوصفها نشاطاً يمثل طرفين :الأول له القوة والسيطرة والآخر خاضعاً وتابعاً. وفى ضوء هذا تُعد مصر دولة مصدرة للعمالة حيث يقدر حجم المصريين بالخارج بين ثلاثة و خمسة ملا يين مواطن.(ايمن الزهرى، 2006،ص23)

خامساً: قضية إضفاء الشرعية في القوة: كالتمايز في المكانات والقوة، فيصنع موقفاً فيه إشباع حاجات البعض والإذعان والامتثال لهم من البعض الآخر.(**محمد فؤاد،1999،ص224-225.**) وفى ضوء هذه القضايا يُمكن تفسير دوافع الهجرة غير المشروعة من مصر حيث نجد مؤشر الخصوبة في مصر وصل عام 2015 إلى 2.83، والأردن 3.17، والسودان 3.79، وموريتانيا 4.00، والمغرب 2.13، وسورية 2.60، والعراق 4.12. وهذا الواقع يخلق ضغطًا في سوق العمل يدفع بالشباب إزاء تعثرات عملية التنمية،وسوء توزيع العدالة وعدم التوازن وتذبذب مبدأ تكافؤ الفرص وقصور الطلب الاقتصادي إلى الشعور بالحرمان وعدم الإشباع "تداعيات البطالة"، الأمر الذى أدى إلى الإقبال على سلوكيات خطيرة وزيادة القبول على الهجرة غير المشروعة. (تقرير المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2017،ص18)

ب) مدخل الاحتياجات الانسانية[٧]:وتفسير آليات جذب الشباب إلى الدول المستقبلة.

ظهرت هذه النظرية في عام (1954) بعنوان الدافعية والشخصية،بواسطة العالم النفسي الأمريكي أبراهام ماسلو"Maslo " (1908-1970)، وركز "ماسلو" في هذه النظرية بشكل أساسي على الجوانب الدافعية للحاجات النفسية والاجتماعية للإنسان، ونظم ماسلو هذه الحاجات وفقاً لقوة ومطالب الإنسان لهذه الحاجات كالآتى:-

1-الحاجات البيولوجية - الفسيولوجية: هى نقطة البدء لبقاء الإنسان وحفظ نوعه، مثل الحاجة إلى الماء والطعام، حاجات النشاط لإزالة التوتر بواسطة الحركة، الحاجات الانفعالية للمثيرات السارة وغير السارة، حاجات بدنية وعلاقتها بالمجتمع(هاشم جاسم السامرائي، 1988،ص84).

2- **الحاجة الى الأمن**: هذه الحاجة تؤثر بشكل مباشر على تكوين شخصية الفرد ؛ فعلى حكومة أية دولة تتمتع بالاستقلالية تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنية لمواطنيها كالأمن الوظيفى والإداري والصحي والتعليمي والثقافي والاقتصادي .

3-**الحاجة إلى الانتماء:** من قبيل انتماء العامل إلى عمله وزملائه وذلك بتوفير فرصة عمل مناسبة والدفاع عن حقوقه والعمل على تحسين أحواله باستصدار القوانين لصالحه، وشعوره بأن له صوتاً وقيمة ، مما يزيد من شعوره بالأمن ويثبت مركزه الاجتماعى.(أحمد عزت راجح، ،بدون سنة نشر،ص98). وعند استجابة الجماعة أو الدولة للحاجات الإيجابية للفرد، ذلك يزيد شعور أفراد المجتمع بالانتماء وحبهم للوطن .

4-**الحاجة إلى الإعتراف والتقدير:** وهي الحاجات التي ترتبط بإقامة علاقات شخصية ، بهدف تحقيق الحاجات المعنوية كالتقبل والتقدير والرضا والشعور بمكانة اجتماعية مقبولة، وأن يتجنب الرفض أو عدم الاستحسان داخل المجتمع(أنور الشرقاوي و أخرون، 1978، ص116)وذلك لأن حاجة الانسان إلى التقدير والاحترام يمنحه الثقة بالنفس والإبداع والمساهمة مع الآخرين والتعاون ومساعدتهم قدرالإمكان، ويُشجع الأفراد على التسامح إضافة إلى الشعور بالانتماء إلى الوطن والعمل بكافة أنواعها وحب البيئة التي يعيش فيها والعمل بصدق وإخلاص، وهذا يعد دافعاً قوياً فى الدول الجاذبة للمهاجرين .

5- **الحاجة الى المعلومات والفهم:** الحاجة إلى الاستطلاع جزء من حاجات الإنسان لفهم المجتمع وما يدور حوله من خلال بحثه ومعرفته للمعلومات حول مسائل عدة ؛ فيحاول فهم الأشياء واكتساب المعلومات. ويفسر ذلك الدافع وراء هجرة الكفاءات أو الهجرة بغرض التعلم واكتساب المعرفة فى مجتمعات متقدمة .

6- **الحاجة الى تأكيد الذات**: يرغب الفرد فى أن يختار العمل المناسب لميوله وإمكاناته ومؤهلاته، وأن هذه الحاجات يمكن تعديلها بصفة عامة ليتمكن الإنسان من تنظيم حياته ويتكيف مع الظروف المحيطة به.(هاشم جاسم السامرائى، 1988 ، ص89-90)

وفى ضوء هذه القضايا النظرية يمكن تفسير عوامل الجذب فى بلد المهجر ،الأمر الذى يزج بالشباب إلى إتخاذ قرار الهجرة غير المشروعة ،نظراً للعوامل المرتبطة بالإحتياجات الإنسانية التى حُرموا منها فى أوطانهم . وبناء عليه، لا غرابة فى أن تركز وسائل إعلام هذه الدول على الشباب بصفتهم المكوّن الأساسي للهجرة كما يركزون على ثقافة الترحيب بالمهاجرين الجدد من منطلق حقوق الإنسان، فضلاً عن التركيز على النظرة الاقتصادية المتمثلة بحاجة الشباب المهاجر. فكل هذه الأسباب مجتمعة تفسر عوامل الجذب لدول المهجر وكيف يبنى الشباب فى أوطانهم أحلامهم على الهجرة بطرق غير مشروعة إلى بلدان أُخرى لأن بها عوامل جذب من وجهة نظرهم قد تحقق لهم العديد من الطموحات .ومن ثُم يمكن تفسير عوامل الطرد والجذب من خلال البيانات التى أعلن عنها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى 18يناير 2016 حول نتائج المسح القومى للهجرة وأوضاع المصريين بالخارج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، وقد تناول المسح العديد من الخصائص ومنها المهاجرالحالى والعائد والهجرة القسرية ، حيث كشفت النتائج أن 87%من المهاجرين يهاجرون لأسباب اقتصادية ، و10% لأسباب اجتماعية كالزواج أو اللحاق بالزوج الذى يعمل بالخارج ، وأكدت نتائج المسح أن أهم الأسباب الدافعة للهجرة و الجاذبة فى دول المهجر كانت على النحو التالى :-

م	السبب	النسبة
.1	**تحسين مستوى المعيشة**	**%34**
.2	**عدم كفاية الدخل**	**%25**
.3	**الحاجة إلى فرص عمل**	**%11,5**
.4	**الزواج أو اللحاق بالزوج**	**%9,2**
.5	**البحث عن فرص عمل جيدة بالخارج**	**%9,9**
.6	**الأجور المرتفعة**	**%6**
.7	**مزايا العمل فى مصر غير المرضية**	**%3,4**
.8	**جمع شمل الأسرة**	**%0,9**
.9	**الحصول على تعليم أفضل**	**%3,0**

10.	**أسباب أخرى**	**%2,6**

تقريرالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء 2016

كما كشفت نتائج المسح أن 2. 80% من الأسر التي بها مهاجر حالي من الريف، مقابل 7. 19% للحضر. وبحسب تقرير الهجرة الدولية 2015 فإن أعداد المهاجرين من مصر قد بلغت 944،964،3 مهاجر.

ج) **مدخل الإحباط والعنف "Theory Frustration And The violence" وإنعكاسات المخاطر الاجتماعية للهجرة غير المشروعة على الفرد والمجتمع .**,من رواد هذه النظريه" دولار وميللر" "l.Miller،doob،Dollard j." وتُعد أحد المداخل المفسرة لظاهرة العنف حيث تفترض أن العنف أو العدوان يأتى غالبًا بعد الإحباط والعكس بالعكس ؛ فالإحباط عند" دولار" ينتج عندما لا يستطيع الفرد أن يحقق أهدافه ، كما يُعد العدوان هو السلوك الذى يهدف مباشرة إلى إيذاء الشخص الموجه إليه العنف ويشمل عدواناً لفظياً أو بدنياً.(Lawrence Fete A, 1983,p.379). وهذا يتناسب مع ما يراه "Boge " صاحب نظرية الطرد والجذب بأن الظروف الطاردة عندما تكون قوية مثل العنف والصراعات وغيرها فإن عملية انجذاب المهاجرين تكون قوية ذلك لأن المهاجرين يطردون دفعة واحدة دون أن توجد أمامهم فرص للإختيار بين هذه المنطقة أو تلك، بمعني أخر انجذاب المهاجر يتناسب عكسيًا مع عوامل الطرد في مجتمعات الهجرة على عامل واحد فقط وهو المجتمع المحلي الأصلي كمجتمعًا طاردًا. (تقريرالاتحاد الأفريقى،2019، ص3)

تفسرنظرية الإحباط كيف أن كثيراً مما يؤدى إلى العنف يظهر نتيجة لعدم العدالة وعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص التى تعد عوامل طاردة للشباب من المجتمع . ومن قضايا هذه النظرية ما يلى:-

1-تساعد نظرية الإحباط والعنف فى الكشف عن مظاهر العنف المصاحبة للهجرة غير المشروعة والتى تمثل سلوكيات عدوانية. ناجمة عن الإحباط والمعاناة فى مجتمع المخاطر ، الأمر الذى يؤدى بالأفراد للإتجاه نحو العنف إحتجاجًا على تلك المعاناة كالإقبال على الهجرة غير المشروعة حيث يعد ذلك عنفاً تجاه النفس والمجتمع، لتعرضهما للخطر.هذا ما أكده "بيير بورديو"من خلال صور القهر التى تواجه الأفراد فى حياتهم اليومية نتيجة لغياب معاييرالعدالة الاجتماعية وعدم المساواة وغياب الإنصاف بين الأفراد. (Wallensteanp,2002,p.15)

2- تعكس المعاناة الواقعة بين عوامل الطرد للهجرة غير المشروعة وعوامل الجذب على قيم المواطنة والانتماء وتولد الشعور بالتمرد والعزلة وعدم المشاركة الإيجابية . وهذا فى حد ذاته يعد عنفاً تجاه المجتمع.لأنه يؤثرعلى قيم جوهرية منها:

الانتماء: كمشاعر راسخة مبنية على ثوابت من ذوات عدة، بمعنى انتماء الفرد نحو البيت الذي ولد فيه، ومكان العمل الذي يشتغل فيه،والوطن الذي يحمل جنسيته. و**المواطنة :أى** إعطاء حقوق مدنية ، سياسية، اجتماعية، وواجبات مالية وعسكرية، وإتاحة إمكانية المشاركة المدنية كالنقابات(جان فرنسوا دوريته، ترجمة: جورج كتورة، 2011.ص1022-1023), بمعنى أنها مجموعة القيم التي تجعل الفرد يضحي في سبيل وطنه.أما **الولاء: فهو**الإرتباط الوجداني في إعتقاد وإدراك المواطن بأن هناك التزامات وواجبات ، فلا تتحقق المواطنة دون التقييد الطوعي بها. (إدوارد بانفيلد ، 1990، ص44)

الحقوق والواجبات. مثلما يطالب الإنسان بحقوقه والمتمثلة بـ (السكن والعمل والتصويت والترشيح بالانتخابات والتعبير عن الرأي... الخ). فعليه التزام أخلاقي يفرض عليه القيام بواجباته نحو نفسه من جهة والوطن من جهة أخرى.

المشاركة الإيجابية .ويُقصد بها قدرة المواطن على المشاركة الفعالة في صنع القرارات العامة والخاصة، أي على المستويين الجماعى والفردى.

يفسر هذا المدخل النظرى كيفية إنعكاس العوامل المحبطة على الشباب داخل أوطانهم فى إتخاذ قرارات خاطئة كالإقبال على الهجرة غير المشروعة مما يُلحق بهم وبمجتمعهم العديد من المخاطر ، وقد يُعد ذلك نمطاً من أنماط العنف المعنوى الناتج عن إحباط الأفراد نظراً للظروف القاسية التى يعانون منها ، وهذا يفسر أيضاً هجرة وإهدار رأس المال البشري والمعرفي .

سادسًا: العلاقة بين المعرفة القانونية والحماية من المخاطر الاجتماعية

مدخل الضبط الذاتى وتفسير دور المعرفة القانونية فى الحماية من المخاطر الاجتماعي ساعدت النظريات الثقافية التكاملية التي ركزت على دراسة أنواع الضبط وصوره في جماعات بالذات، على تفسير مثل هذه الأنواع من الدراسات لإستطاعتها وضع مجموعة من الشروط التي يجب على كل دارس للضبط أن يتبعها، يُضاف إلى ذلك أنها ميزت بين صور الضبط الاجتماعي :المنظم، والتلقائي، والأكثر تلقائية، وبين أنواعه كالقانون، والعرف، والدين، والمعرفة.(سامية محمد جابر، 2002، ص ص451، 453) ؛ **فقد أولى مدخل كولي(Cooley)**أهمية للضبط الذاتي، القائم على عنصر مهم في واقع المجتمع والمتمثل بمجموعة من الرموز والأنماط السلوكية الجمعية والقيم والمثل الموجهة للعملية الاجتماعية وللتنظيم الاجتماعي من أهمها الثقافة القانونية ومعرفة الحقوق والواجبات .ومن القضايا التى يطرحها البحث فى ضوء هذه النظرية :-**اولاً:قضية الحقوق والواجبات** –: للمعرفة القانونية أدواراً جوهرية متنوعة في الحياة المعاصرة،منها إدراك الحقوق والحريات العامة، ومعرفة الحدود التى تفرضها الواجبات والإلتزام بالإطار الذى حدده القانون. ولذلك تعد المعرفة القانونية ذات أهمية في بناء شخصية الإنسان لحفظ الأمن والاستقرار داخل المجتمع؛ فالقانون يلعب دورًا رئيسًا في العلاقات ، فهو وسيلة للتنظيم ويجب على كل فرد اتباعه حتى لا يتعرض للعقاب من خلال المعرفة القانونية ؛أى معرفة الحقوق والواجبات التي تقرها الدول وتخرجها في شكل نصوص قانونية.

ثانياً: قضية الحماية الذاتية وبناء الشخصية

1- تساعد المعرفة القانونية للشباب على عدم الخروج على القانون مما يحملهم على عدم حدوث الأفعال العدوانية والانضباط والاهتمام بالمستقبل.
2- ترسيخ قواعد احترام القوانين من قبل الشباب والابتعاد على اقتراف نواهيه.
3- تساهم في قدرة الشباب على استيعاب وفهم ما يدور حولهم من مفاهيم وأهداف سليمة.
4- إدراك الحقوق والحريات وتوجيه عوامل التقدم، والشعور بالمسئوليه والواجب الوطنى.
5- تزيد من قدرة الفرد على إدراك مصالحه وتقيه من الوقوع في الخطأ عن جهل.

ثالثاً: **الدور الاجتماعى للمعرفة القانونية:** تساعد ،على خلق وعي عام لدى أفراد المجتمع ، وتؤدى إلى الحد من مخاطر الهجرة غير المشروعة ، حيث تساعد على حماية المجتمع من خروقات وتجاوزات أفراده. فلا تستطيع أجهزة الأمن المتخصصة أن تجعل من نفسها حارسًا على كل فرد لتضمن عدم مخالفته للقانون. فالمعرفة القانونية تولد لدى كل فرد خوف من العقاب والجزاء عند المخالفة. فهى تهدف إلى غرس المبادئ في النفوس واحترام القوانين.

ومما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمعرفة القانونية ؛ ازدياد الخروقات بشكل ملحوظ بحيث أصبح مرضًا شائعًا سواء كانت مخالفات وتجاوزات فردية أو جماعية ، وهذا يؤدي إلى أضرار اجتماعية ونفسية خطيرة، ومن ثُم أكدت الدراسات أن للمعرفة القانونية دوراً فعالاً في مواجهة هذه السلوكيات.(Carolyn Pereira,2002,p.54) كما تلعب دورًا كبيرًا في تقدم المجتمع ورقيه لأنها مسئولة عن توجيه الأفراد إلى السلوك السوي، بتحمل الشباب للمسئولية وجعلهم شباباً أسوياء يفيدون أنفسهم ويساعدون في تقدم المجتمع ورقيه. كما تؤدى دوراً بارزاً فى معالجة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات وهي اللامبالاة وعدم احترام القانون. وأخيراً تعززالاتجاهات الإيجابية نحو القانون وتنمي الواجب الوطني .

رابعاً: قضية تعزيز الإنتماء والمواطنة: هناك هدف أكبر وأعظم للمعرفة القانونية وهو "ترسيخ المواطنة" أي تعليم المرء كيف يصبح مواطنًا صالحًا في المجتمع، وربط الشباب بمجتمعهم عن طريق رفع درجة وعيهم بأهداف مجتمعهم.

وتساعد أيضاً فى تنمية مشاعر الولاء وغرس احترام القوانين والأنظمة، والإلتزام بمبادئ وقيم الحرية والمساواة والنظام والتعاون. والتعرف على دور الحكومة في حماية حقوق المجتمع. واكتساب المفاهيم والمبادئ القانونية الأساسية في حياة الأفراد كاحترام السلطة والملكية. وإدراك أهمية القانون في توفير الأمن والاستقرار في المجتمع .أيضاً تساعد فى موازنة الفرد بين حقوقه وحقوق الآخرين. وتنمية القدرة على إصدار الأحكام الصائبة ،والقدرة على إعطاء تغييرات منطقية. (Nessel Paula & Others ,2002,p.4)

خامساً: قضية الدوافع المحفزة: تتحدد دوافع المعرفة القانونية فى الآتى:-

- **الدافع المعرفي**: ويتضمن الرغبة في المعارف والمعلومات القانونية للشباب
- **الدافع الوجداني أو الأخلاقي** : يتعلق بالقيم والاتجاهات، حيث يركز على غرس وتنمية القيم والمبادئ المرغوبة اجتماعيًا في نفوس الشباب.
- **الدافع المهاري أو العملى** :يرتبط هذا البعد بدور المعرفة القانونية في تطبيق الشباب وممارساتهم للمبادئ القانونية وتنمية هذه المبادئ.

سادساً: قضية الضبط والسيطرة والتحكم : إن المعرفة القانونية جزء من نسق الضبط الاجتماعي، حيث يُعد القانون واحدًا من المكونات الأساسية للضبط الاجتماعي، ومن ثم فهى تعد من أساليب الضبط في المجتمع. وقد يتضح ذلك في كونها تعمل على تحقيق السيطرة على الانحراف والجريمة والبعد عن السلوكيات التي يعاقب عليها القانون ويجرمها المجتمع، وقد تؤدي هذه السيطرة بدورها إلى الضبط، ومن ثم فلديها القدرة على تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال تسوية النفس وبعدها عن الإجرام والانحراف حيث تساعد على عدم الاستغلال القانوني المقصود أو غير المقصود. ومن ثم تُعد المعرفة القانونية أقوى وأهم أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي، لأن القانون يمثل ضرورة اجتماعية لحياة الجماعة، لتدعيم

واستقرار النظم في المجتمع.(F. Mayer ، &Borgatta, 1959,p.48) وبناء على ما سبق، فإن انتشار المعرفة القانونية بين الأفراد لاسيما الشباب يحقق نوعاً من الضبط من خلال انحصار أساليب العنف والبعد عن السلوك الإجرامي لدراية الشباب بالعقوبات والنتائج السيئة لمثل هذه السلوكيات.

سابعًا : الإطار المنهجى للبحث

- **المنهج**: تبنت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى بهدف رصد وتحليل العلاقة بين المتغيرين الرئيس و التابع من خلال تقديم قراءة سوسيولودجية، وقد اعتمد التحليل على التناول الكمى والكيفى فى الاستدلال .

- **الأدوات**: تم تصميم إستبيان لعينة من الشباب العائدين من الهجرة غير المشروعة (التحليل الكمى) ، وإجراء مقابلة مفتوحة مع بعضٍ منهم (التحليل الكيفى).

- **العينة** : جاءت العينة عمدية لها مبررات وشروط ، تم سحبها بطريقة كرة الثلج بعدد 100 مفردة ، وذلك لأنه لا توجد بيانات أو نسب محددة لأعداد المهاجرين بطرق غير مشروعة نظراً لعدم احتفاظهم بإثبات الهوية –وهو ما أكدته نتائج مسح مركز البحوث الاجتماعية والجنائية حول الهجرة غير الشرعية 2016 ، فضلاً عن صعوبة الوصول للشباب الذين هاجروا بطرق غير مشروعة ومكثوا فترة ثم عادوا واستقروا فى مصر فترة لا تقل عن عام .

- خصائص العينة

1- السن وقت السفر

المتغير ات	20-15	25-21	30-26	35-31	المجموع
ك	14	21	34	31	100
%	%14	%21	%34	%31	%100

2- المسكن - المركز

المتغير ات	حوش عيسى	ابوحمص	ايتاى البارود	كفر الدوار	شبرا خيت	دمنهور	كوم حمادة	المجموع
ك	5	12	7	45	4	20	7	100
%	%5	%12	%7	%45	%4	%20	%7	%100

3- ترك التعليم من اجل السفر

المتغير ات	نعم	لا	المجموع
ك	8	82	100
%	%8	%82	%100

4- المؤهل

المتغيرات	لا يوجد	فنى	متوسط	تعليم عال	دراسات عليا	المجموع
ك	8	29	11	49	3	100
%	%8	%29	%11	%49	%3	%100

5- الحالة الاجتماعية

المتغير ات	ارمل	مطلق أو منفصل	متزوج	اعزب	المجموع
ك	-	6	23	71	100
%	%0	%6	%23	%71	100 %

6- عمل رب الاسرة

المتغيرات	حكومى	قطاع خاص-اجر شهرى	عمل حر-اجر يومى	المجموع
ك	36	22	16	74
%	%48,6	%29,7	%21,6	%100

7- نوع العمل قبل السفر

المتغير ات	حكومى	خاص	حر	المجموع
ك	-	59	24	83
%	%	%71	%29	%100

توضح الجداول(1-7) خصائص العينة ؛ حيث جاءت 100% ذكورًا وهذا يُفسر أن الهجرة غير المشروعة مازالت مرتبطة بالعنصر الذكورى ؛ نظراً للمخاطرالمتوقعة والصعوبات المرتبطة بطبيعة هذا النوع من الهجرة ،كما أبرزت البيانات الميدانية أن 14% من عينة الدراسة تقع فى الفئة العمرية (15-20 سنة) وهذا يُفسر فى ضوء تفضيل الأهل لتهجير أبنائهم فى سن مبكرة للتحايل على القانون ؛ ففى قوانين بعض بلدان المقصد لايجوز ترحيل هذه الفئة مثل قوانين إيطاليا .كما أكدت الدراسة أن 21%من العينة تقع أعمارهم (21-25سنة) فور إنقضاء الدراسة ومنهم من لم يندمج فى تجربة عمل سابقة ، وجاءت 34% من الفئة العمرية (26-30سنة)،و31% ممثلة للفئة العمرية (31-35سنة) . وتضمنت العينة 8% ممن تركوا تعليمهم من أجل الهجرة و29% تعليم فنى ، و11% تعليم متوسط ، و49% تعليم عال و3% دراسات عليا .وهو مؤشر على إقبال أصحاب المؤهلات العليا بشكل أكبر. وتم

سحب العينة من بعض مراكز محافظة البحيرة ،وترتيبها من الأعلى إلى الأدنى على هذا النحو 45%كفر الدوار، و20%دمنهور، و12% أبوحمص،و7%ايتاى البارود، 5%حوش عيسى،و4% شيرا خيت . وبذلك يستأثر مركزا كفر الدوار ودمنهور بنسبة 65%مقابل 35%للمراكز الأخرى .وهذا يؤكد اشتهارهما بالهجرة غير المشروعة على مستوى محافظة البحيرة . كما مُثلت العينة ب 23% من فئة المتزوجين، و6% من المطلقين أو المنفصلين ،و71% من الشباب الأعزب. وأكدت البيانات أن أغلبية العينة نشأت فى بيئة فقيرة بنسبة 74% ممن يعمل أرباب أسرهم ووُزعت كالتالى: 48,6%بالقطاع الحكومى ، 21,6% يعملون نظير آجر يومى، و29,7% بالقطاع الخاص. أما بقية النسبة فلم تأتى مؤشرات بعملهم لإحتمال وفاة أرباب الأسر أو عجزهم ، وأخيرًا فإن نسبة 83% من العينة مروا بتجربة عمل قبل السفر وُزعت بين القطاع الخاص بنسبة 71% والعمل الحر بنسبة 29%.

ثامناً: قراءة فى المؤشرات الكمية

- **الظروف الاجتماعية والإقتصادية التى وقعت فيها عملية الهجرة**

8- سبب السفر

المتغيرات	البحث عن زواج وإقامة وجنسية	البحث عن موطن آخر أفضل	العمل لجمع المال ثم العودة	المجموع
ك	4	5	91	100
%	%4	%5	%9	%100

9- عوامل الإقناع بالسفر

المتغير ات	مشاكل مجتمعنا	تجربة سابقة	اخرى تذكر	المجموع
ك	92	7	1(ظروف عائلية)	100
%	%92	%7	%1	%100

10- الاشخاص الدافعين للفكرة

المتغير ات	صديق	جار	احد افراد العائلة	لايوجد	المجموع
ك	29	6	2	63	100
%	%29	%6	%2	%63	100 %

11- وقت اتخاذ القراربالسفر

المتغيرات	بعد فترة من التفكير	فور اقتراح الفكرة	انتظرت لتجميع المال	المجموع
ك	17	-	83	100
%	%17	%0	%83	%100

12- المبلغ المدفوع

المتغيرات	اقل من 50000	50000 فأكثر	المجموع
ك	4	96	100
%	%4	%96	%100

13- تدبير المبلغ

المتغيرات	كان متوفر	لجأت الى السلف	لجأت الى الربا	بيعت اشياء	المجموع
ك	-	81	6	13	100
%	%0	%81	%6	%13	100 %

14- مستلم المبلغ المدفوع

المتغيرات	واسطة بينك وبين السمسار	السمسار	المجموع
ك	28	72	100
%	%28	%72	%100

15- تاريخ السفر

المتغيرات	قبل يناير 2011	بعدها	المجموع
ك	4	96	100
%	%4	%96	%100

16- طريقة السفر

المتغيرات	طيران	بر	بحر	المجموع
ك	-	4	96	100

المتغير ات	طيران	بر	بحر	المجموع
%	%0	%4	%96	%100

تشير البيانات الميدانية السابقة للجداول(8- 16) إلى أن الظروف التى وقعت فيها عملية الهجرة غير المشروعة كانت قاسية للغاية حيث إضطر الشباب لها ، فقد أرجع 91%من العينة سبب الهجرة إلى البحث عن عمل لجمع المال والعودة للوطن. وفى المقابل أكد 5% على أن سبب السفر كان للبحث عن موطن أفضل، فى حين أبرزت المؤشرات أن 4% كان هدفهم البحث عن زواج وإقامة وجنسية . وهذا ما أكدته نتائج مؤشر عوامل الإقناع والتفكير بالسفر ،حيث أرجعت النسبة الأعلى 92% عوامل التفكير والإقناع إلى مشاكل المجتمع ومعاناة الشباب لاسيما الفقر والبطالة ، كما أكد7% من العينة على وجود تجربة سابقة فى محيط العائلة أو القرية أو الأصدقاء كانت بمثابة العامل المشجع للهجرة غير المشروعة. فى حين أكد 1% على وجود ظروف عائلية شديدة أرغمته على السفر بشكل غير مشروع بحثاً عن المال.

ورغم أن أغلبية العينة لم يدفعهم أو يشجعهم أحد على هذه الفكرة بنسبة 63% ، فإنهم أقبلوا عليها لقناعتهم بضرورة السفر وحاجتهم إليها . وفى المقابل كان الدافع إما صديق بنسبة 29% أو جار بنسبة 6% أو أحد أفراد العائلة بنسبة 2%.

وبسؤال المبحوثين عن وقت اتخاذ القرار بالسفر وتنفيذه ،أكدت النسبة الأعلى بواقع 83% على أنهم انتظروا فترة لتدبير أموال السفر ،فى حين تردد 17% من الخوض فى التجربة والإقبال على تنفيذها نظراً للخوف وعدم الأمان والمخاطر المتوقعة .وأكدت مؤشرات الدراسة الميدانية أن أحداً لم يقبل على التنفيذ فور اقتراح الفكرة حيث جاءت النسبة 0% ' وهو ما يؤكد التخوف الشديد من الإقبال على هذا النوع من الهجرة والتفكير فيه بعناية ، ولكن شجعتهم الظروف ودفعتهم الأهداف إلى إتخاذ القرار فيما بعد تجميع المبالغ المالية المطلوبة ،وربما يفسر من جانب أكثر صعوبة الظروف الإقتصادية التى منعتهم من اتخاذ قرار مباشر بالهجرة غير المشروعة وانتظروا لحين تدبير الأموال المطلوبة . حيث أكد أغلبية أفراد العينة بنسبة 96% على أنهم دفعوا أكثر من 50000 جنيهاً مقابل تهريبهم إلى بلد آخر بشكل غير مشروع ، وهو مبلغ كبير إذا أُتخذ فى الإعتبار سوء الحالة المالية لأفراد العينة، فى حين دفع 4% من العينة مبلغ أقل من 50000 جنيهاً، كما أكدت العينة بنسبة 81% على أنه تم تدبير المبلغ "بالدين أوالسلف"كما تبين من دليل المقابلة ،فى حين لجأ 6%. إلى الإقتراض ، و13% إلى بيع أشياء يمتلكونها ،وقد أوضحت المقابلة المفتوحة أمثلة لذلك فيقول أحدهم "اتصرفت فى شبكة مراتى " ويقول أخر " " بيعت حتة أرض ورثتها" وثالث يقول"ابويا عملى جمعية كبيرة وقالى نسددوها لما تبعت فلوس بعد ماتسافر " وقد تم دفع هذه المبالغ بعد تدبيرها إلى السمسار مباشرة بنسبة72% ، أو إلى واسطة بين المهاجر وبين السمسار بنسبة 28% .

كما تشير بيانات المقابلة إلى تخوف العينة من دفع المال ؛ حيث أكدوا على تخوفهم بشكل قاطع. لتصبح نسبة التخوف 100% وأرجعوا ذلك إلى عدم وجود ضمانات مطمئنة ،بالإضافة إلى العلم المسبق بخطورة الموقف وإمكانية التعرض للخسارة ؛ ولعدم مشروعية الإجراءات ومخالفة القانون وصعوبة

طريقة السفر ؛ فقد أكدت نسبة 96%على طريق السفر بالبحر فى حين أكد 4% على طريق السفر بالبر ،ومن بيانات المقابلة المفتوحة تبين أن السفر عن طريق البر كان قبل 25 يناير إلى ليبيا .

- **مخاطر الهجرة غير الشرعية وكيفية التغلب عليها**

17- أصعب أنواع الخطر اثناء الرحلة

المتغيرات	الخروج من مصر	دخول بلد المهجر	وسيلة النقل	كل ماسبق	المجموع
ك	11	100	50	58	219
%	%5	%45,7	%22,8	%26,5	100 %

18- كيفية التغلب على الخطر

المتغيرات	شعرنا بالموت والإهانة	تغلبنا عليها	قَدمت لنا المساعدة	المجموع
ك	57	19	4	100
%	%57	%19	%4	%100

من الجداول السابقة(17-18) بالإضافة للبيانات الكيفية للمقابلة يتبين أن التعرض لخطر أثناء رحلة الهجرة غير المشروعة جاء بنسبة 100% وقُسمت درجة الخطورة بين أفراد العينة حيث أكدت نسبة 5% أن أصعبها كان أثناء الخروج من مصر. فى حين أكدت 45% وهى النسبة الأعلى على خطورة دخول بلد المهجر . وقد تبين من خلال المقابلة أن أنواع المخاطر متعددة وكان أبرزها دخول بلد المقصد بدون إثبات هوية كما ذكر المبحوثين ؛ حيث قال أحدهم "دخول البلد الجديدة منغير أى ورق يثبت انا مين ومن أى بلد " ويقول أخر " أول لما مسكونى فى البلد اللى انا رحتها" ،ويقول ثالث " لما دخلونى مدرسة مهنية عشان أتعلم وهربت منها هو أنا كنت ناقص غُلب" . وقدأكد 22،8% على خطورة وسائل النقل وقد بينت المقابلة مواقف تؤكد هذه الخطورة ؛ فيقول أحد المبحوثين" كنا متكومين على بعض فى مركب عدمانة وماشية بالعافية " ويقول أخر" انا لما شوفت الناس اللى هتركب معايا اتخضيت " ويقول ثالث " الموضوع كله فيه إهانة كبيرة بس أكل العيش مُر والرغبة فى إنى أوصل وهناك هرتاح خلانى إتحملت أرف محدش يتوقعه " . وجاءت نسبة 26% لتؤكد على خطورة كل ما سبق ،وقد جاءت التكرارات 219 فى حين أن ن=100 ، وهذا راجع إلى إحتمالية إختيار أكثر من متغير .

وبسؤال المبحوثين عن كيفية النجاة ، أكد57% على قسوة الخطر لدرجة شعورهم بالموت آنذاك وأن النجاة - قدرية - بينما أكد 19% على أنهم قد تغلبوا بسرعة على المخاطر- وقد تبين من المقابلة أن التغلب كان بالتحايل على القانون لجود معلومات قانونية سابقة ؛ حيث يقول أحد المبحوثين "السمسار كان معرفنا نعملوا أيه عشان محدش يمسكنا" ويقول أخر " ليا واحد صاحبى مسافر كان قايلى اتصرف ازاى وانا داخل على البلد" ؛ فى حين أكد 4% على تقديم يد العون والمساعدة لنجاتهم فيقول أحدهم "فى ظابط

بن حلال ساعدنى " ويقول أخر "عمى كان هناك وكان مستنينى " وهذا مؤشر أن المعرفة القانونية يمكن أن تقي من شر الوقوع في بعض المخاطر أوالتحايل عليها ، وفى نفس الوقت لا تحمى المهاجرين غير الشرعيين إذا وقعوا تحت طائلة القانون.

- **المعرفة القانونية بمخاطر الهجرة غير المشروعة ومصادرها**

19- إدراك الخطر مسبقاً

المتغير ات	نعم	لا	المجموع
ك	77	23	100
%	%77	%23	%100

20- حدود المعلومات القانونية عن المخاطر المتوقعة

المتغير ات	انت جانى فى نظر القانون	مسألة الترحيل	تعارض القانون مع إخفاء الهوية	المجموع
ك	5	72	23	100
%	%5	%72	%23	%100

21- معرفتك بأن عدم اكتمال ورقك يعرضك للسجن

المتغير ات	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
ك	5	23	72	100
%	%5	%23	%72	%100

22- علمك بعدم توفير عناصر السلامة والأمان فى السفر والعمل

المتغير ات	نعم	لا	المجموع
ك	77	23	100
%	%77	%23	%100

23- علمك مسبقا بعقوبات التجاوز والاختراق فى القانون المصرى الخاص بالهجرة

المتغير ات	اعلم	لا اعلم	الى حد ما	المجموع
ك	21	20	59	100

المتغيرات	اعلم	لا اعلم	الى حد ما	المجموع
%	%21	%20	%59	100

24- مصدر معلوماتك القانونية

المتغير ات	السمسار	قرأتها	الأصدقاء	الأهل	المجموع
ك	50	1	23	3	77
%	%64,9	%1	%30,2	%3,9	%100

يتضح من الجداول السابقة (19-24) إدراك مخاطر الهجرة مسبقاً من قبل أغلبية أفراد العينة حيث أكد على ذلك 77% (وقُسمت إلى 5% أكدوا علمهم المسبق بكونهم جناة فى نظر القانون وليسوا ضحايا، و72% أكدوا علمهم المسبق بمسألة الترحيل و23% أكدوا علمهم المسبق بأن عدم إكتمال الأوراق يعرضهم للسجن). وفى المقابل أكد 23% جهلهم وعدم إدراكهم لطبيعة هذه المخاطر وإنما فوجئوا بها كما أنهم لا يعلمون الحقوق والواجبات آنذاك. حيث أشارت استجابات 23% بعدم توفر معلومات قانونية لديهم عن تعرضهم للسجن فى حال عدم إكتمال الأوراق الرسمية وكذلك لم يتوقعوا عدم توفير عناصر السلامة والأمان فى السفر والعمل إلى هذا الحد وهو ما أكدته المقابلة المفتوحة ؛حيث يقول أحد المبحوثين " كنت عارف إن فى مشاكل لكن مكنتش أعرف إنها عذاب كده" ويقول أخر "أنا اتغفلت قالولى الدنيا هتبقى صعب شوية كده فى الأول فإتحمل انت راجل لكن محدش عرفنى إن الموضوع كبير أوى وإنى هشوف الموت بعنيا" ويقول ثالث" إحنا شوفنا الموت كذا مرة لا طبعاً مكنتش أعرف إن الدنيا هتبقى كده". وبالنسبة للمعرفة بالعقوبات فى قانون الهجرة المصرى جاءت نسبة "أعلم إلى حدا ما" 59% ، و"أعلم" 21% و"لا أعلم" 20%. وقد تنوعت مصادر المعرفة ؛ حيث أشار 64,9% إلى السمسار ، و30,2% إلى الأصدقاء ، و3,9% إلى الأهل .و1% إلى القراءة الذاتية (هذا فى ضوء الذين توفرت لهم معلومات مسبقة بنسبة77%).

- **أهمية المعرفة القانونية للحماية من المخاطر**

25- للمعرفة القانونية أهمية أثناء الرحلة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	97	3	100
%	%97	%3	%100

26- المعرفة القانونية بالمخاطر تساعد فى التراجع عن الهجرة

المتغير ات	نعم	لا	المجموع
ك	89	11	100
%	%89	%11	%100

27- طبيعة أهميتها للفرد

المتغيرات	الوقاية	الحماية	التحايل على القانون	آخرى تذكر	المجموع
ك	78	12	4	6	100
%	%78	%12	%4	%6	%100

يتضح من بيانات الجداول(25-27) أن 97%من عينة الدراسة تشير إلى تأكيد الإستفادة من المعلومات القانونية أثناء الرحلة لأهميتها فى التحصين والوقاية ضد الخطر المتوقع بالتحايل على القانون ، فى حين أكد 3% على عدم الاستفادة ؛ لأن دور المعرفة القانونية فى الهجرة غير المشروعة ليس وقائيًا ، حيث يقع الأفراد تحت المساءلة القانونية مهما إرتفع مستوى معرفتهم القانونية . فمثلاً :عند القبض على أفراد ليس لديهم إثبات شخصية أثناء دخول بلد المهجر، يُتخذ نفس الإجراء مع صاحب المعرفة القانونية ومن يجهل بها، وأرجعوا ذلك إلى وقوع من يعلم ومن يجهل تحت طائلة القانون .وحول أهمية المعرفة القانونية بالنسبة للتراجع عن الهجرة غير المشروعة أكد 89% على أهميتها فى حال كان مستوى المعرفة القانونية مرتفعًا ودقيقًا بطبيعة المخاطر وهول المنتظر، فى حين يرى 11% أنها لا تفيد فى التراجع وقد تبين من المقابلة تفسير ذلك ؛حيث يقول أحد المبحوثين "لما قررت أسافر ألميت بكل الحاجات القانونية اللى ممكن تقابلنى وماترجعتش بالعكس كنت بعرفها عشان اتجنب الوقوع فيها". وبسؤال المبحوثين عن أهميتها للفرد. أكد 78%على دورها فى وقاية الأفراد وتفادى الخطر .فى حين أكد 12% على دورها فى الحماية، بينما أكد 4% على أنها يمكن أن يكون لها أضرار مثل التحايل على القانون ،و بين 6% أسباب أخرى فى أهميتها مثل التعرف على ثغرات القانون ، بناء الشخصية وقوتها ،اللباقة ، الثقة بالنفس ، صلاح المجتمع وضبطه.ومما سبق يتبين أن المعرفة القانونية أحيانًا تكون بهدف الوقاية من المخاطر وتجنبها وتفاديها والتحايل على القانون أثناء الرحلة ، وأحيانًا تحمى من الإقبال على الهجرة غير المشروعة إذا كان مستوى المعرفة بالمخاطر المتوقعة دقيقاً ومعلوم مسبقاً.

- **تطبيق المعرفة القانونية فى المواقف الصعبة ومواقف العمل؟**

28- قابلت مواقف تمنيت لو لديك معلومات قانونية عنها

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	66	34	100
%	%88	%12	%100

29- طبيعة هذه المواقف

المتغيرات	توهان	ترحيل	سجن	عنف	اخرى تذكر	المجموع
ك	46	-	-	8	12	66

المتغيرات	توهان	ترحيل	سجن	عنف	اخرى تذكر	المجموع
%	%69,7	%0	%0	%12,1	%18,2	%100

30- درجة الصعوبة فى الحصول على فرصة عمل

المتغيرات	شديدة جدا	شديدة	متوسطة	ضعيفة	المجموع
ك	79	10	11	-	100
%	%79	%10	%11	%0	%100

31- طبيعة هذا العمل

المتغير ات	قطاع خاص	حر	اخرى تذكر	المجموع
ك	47	50	3	100
%	%	%	%	%100

32- درجة معرفتك بالحقوق والواجبات فى قانون العمل هناك

المتغير ات	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	المجموع
ك	5	50	22	77
%	%6,5	%65	%28,5	%100

33- اسباب العودة

المتغير ات	عدم التحمل هناك	الرغبة فى الاستقرار هنا	اخرى تذكر	المجموع
ك	13	85	2	100
%	%13	%85	%2	%100

أكدت الإستجابات للجداول(28-33) أن نسبة 66% من العينة مروا بموقف تمنوا لو كان لديهم ثقافة قانونية حوله ، بينما أكد 34 %على عدم ذلك لما لديهم من معلومات قانونية سابقة ، وقد تنوعت طبيعة هذه المواقف بين توهان بنسبة (69,7% من العينة وترحيل 0%، وسجن 0%، وعنف12,1%، وأخرى تذكر 12% ، من بينها موقف لشاب لم يكن يعلم بطبيعة تعامل حكومة المهجر مع شاب عنده 15 سنة وكان يخشى من ترحيله ، فتمنى معرفة الإجراء الذى سيُتخذ معه – فلم يكن يعلم أنه وفقاً للقانون لم يتم ترحيله لأنه مازال يقع فى شريحة "الأطفال". أما عن نجاة أفراد العينة من هذه المواقف ، جاءت نسبة 60% "بنعم" ولكنهم نجوا بصعوبة شديدة ، بينما 6% أكدوا على عدم النجاة من إجمالى الذين

تعرضوا للمواقف ومن خلال دليل المقابلة يقول أحد المبحوثين" تم وضعى فى مدرسة للتعليم" ويقول أخر " قولتلهم إنى من بلد غير مصر ". وقد أكد 100% من العينة على قسوة المعاملة فى بلد المهجر لقلة المعرفة بالقوانين المنظمة للهجرة هناك ولعدم وجود إثباتات هوية. ومن شواهد هذه القسوة تأكيد الإستجابات على حصول 79% على فرص عمل بصعوبة شديدة جداً، بينما حصل عليها 10% بصعوبة شديدة فقط ، و11% بصعوبة متوسطة .حيث عمل فى القطاع الخاص 47% من العينة ، وفى العمل الحر50% ، و3% أخرى تذكر من بينها العمل الرسمى ؛حيث أوضحت بيانات المقابلة أن ذلك كان بحصولهم على الإقامة بالزواج مثلاً. وقد أكد 100% على إكتسابهم معلومات قانونية بمواقف عمل حياتية تعرضوا لها .وعن مستوى المعرفة بالحقوق والواجبات الواردة فى قانون العمل فى بلد المهجر نجد65%متوسطى المستوى، و28,5% ضعيفى المستوى، بينما 6,5% تمتعوا بمستوى معرفة مرتفع. وحول أسباب العودة ، أكد 85% على الرغبة فى الإستقرار هنا ، و13% أبرزوا عدم قدرتهم على تحمل الهجرة غير المشروعة وجاءت نسبة 2% بأخرى تذكر منها رغبة الشاب فى العودة ليتزوج ثم الرجوع مرة أخرى بشكل غير مشروع أيضاً.

- **التوجهات المستقبلية للعائدين حول الإستقرار**

34- الرغبة فى تكرار التجربة

المتغير ات	نعم	لا	المجموع
ك	11	89	100
%	%11	%98	%100

35- مدى الاعتقاد بالخطأ فى حق نفسك ومجتمعك

المتغير ات	اخطأت	لم اخطئ	الى حد ما	المجموع
ك	-	80	20	100
%	%0	%80	%20	%100

36- الشعور بعد العودة

المتغير ات	الاستقرار	عدم الرضا	الرغبة فى العودة	المجموع
ك	24	65	11	100
%	%	%	%	%100

37- كيفية الاستفادة من المبلغ الذى تم تجميعه

المتغير ات	مشروع	زواج	لا يكفى شيئ	المجموع
ك	25	49	25	100
%	%25	%49	%25	%100

38- طرق حماية الشباب من الإقبال على الهجرة غير المشروعة

المتغيرات	تأهيل وتدريب الشباب للاندماج	تثقيف الشباب بالمخاطر	عمل برامج تثقيفية بالحقوق والواجبات والعقوبات الخاصة بالهجرة	توفير فرص عمل للشباب	المجموع
ك	50	50	100	100	300
%	%16,5	%16,6	%33,3	%33,3	%100

أشارت البيانات فى الجداول(34-38) إلى أن نسبة 89% من العينة أكدوا على عدم الرغبة فى العودة أو تكرار الهجرة بشكل غير مشروع نظراً للصعوبات والمخاطر التى اعترضت طريقهم ،بينما أكد 11% منهم على الرغبة فى تكرار التجربة. وذلك رغم أن 80% أكدوا على عدم اعتقادهم بأنهم أخطأوا فى حق أنفسهم أو فى حق المجتمع وأنهم ضحايا، و20 % يروا أنهم أخطأوا إلى حد ما ، ولم يعترف أحدُ منهم بالخطأ بشكل قاطع ، وهذا يفسر صعوبة الضغوط والظروف المجتمعية الطاردة للشباب ، وقسوة شعورهم وانجذابهم لمجتمعات المهجر تحت ضغط من الاحتياج والفقر والبطالة . وفى المقابل وبسؤالهم عن الشعور بعد العودة ، أكد 65% على عدم الرضا ، و24% أكدوا على الاستقرار ، بينما 11% أكدوا على الرغبة فى العودة بنفس الطريقة غير المشروعة ، وفى خط متواز يفسر لنا ما سبق نجد أن 49% انفقوا ما تم تجميعه فى رحلة الهجرة فى الزواج ، و25 % فى عمل مشروع بينما 25% أكدوا على عدم كفاية المبلغ لشئ . ونستنتج من ذلك انتماء هؤلاء الشباب لبلدهم رغم تجاربهم للمعيشة فى بلدان أخرى بمستوى اقتصادى أعلى ، بيد أن حب الوطن ثابت حتى وإن انتابهم شعور بعدم الرضا على بعض الأوضاع ومنها "البطالة –الفقر". وحول كيفية حماية مجتمعنا من مخاطر الهجرة غير المشروعة، أكد نسبة 16,6% على ضرورة تدريب وتأهيل الشباب للإندماج ، وأكدت نفس النسبة 16,6% على ضرورة تثقيف الشباب بمخاطر الهجرة غير المشروعة، بينما أكد 33 % على عمل برامج تثقيفية بالحقوق والواجبات والعقوبات الخاصة بالهجرة، ،كما أكدت الأغلبية على أهمية توفير فرص عمل للشباب ودمجهم فى قطاع العمل الحكومى.وقد كانت ن = أكثر من 100 لإختيار أكثر من متغير .

- **قراءة فى العلاقات والدلالات الإحصائية**

39- العلاقة بين المعرفة والاقبال على الهجرة غير الشرعية

المتغير ات	اقبال	عدم اقبال	معامل الإقتران	قيمة كاى	المستوى
(قبل)	77	23	0,92 قوى	88.3	0.01
(بعد)	11	89			

قبل التجربة: أوضحت بيانات (الجدول رقم 39)أنه توجد علاقة بين مستوى المعرفة القانونية للعينة وبين الإقبال على الهجرة غير الشرعية ، حيث جاءت قيمة معامل الاقتران 0,92 وهو مؤشر على أن الشباب الذى يقبل على الهجرة غير المشروعة يقوم بتثقيف ذاته قانونياً للحماية من مخاطر الرحلة ويقدم على الهجرة غير المشروعة رغم كل مخاطرها لأن الدافع أقوى .وهذا يؤكد ضعف قناعة الشباب المقبل على الهجرة غير المشروعة بدور المعرفة القانونية من خلال "معرفة الحقوق والواجبات فقط" فى منعهم من الإقبال على التجربة ، وذلك يحث على ضرورة التركيز فى برامج الثقافة القانونية على المعرفة بالعقوبات والتجاوزات الخاصة بذلك فضلاًعن ضرورة تكثيف برامج التوعية بمخاطر الرحلة ومهالكها .

بعد العودة : تُعد العلاقة بين المعرفة القانونية وعدم الإقبال على الهجرة غير المشروعة قوية حيث وصلت قيمة كا إلى88,3 وهى دالة عند 0.01 ؛مما يعنى أنه مع إرتفاع مستوى المعرفة القانونية، والتعرض لمخاطر الرحلة يقل الاتجاه لهذا النوع من الهجرة ، وهذا يعطى أملاً فى الحد من الهجرة مع زيادة التركيز على برنامج ثقافة قانونية شامل ينمى الوعى بالعقوبات والمخاطر المحتملة. ومن ثم يتضح لنا أن العلاقة بين المعرفة القانونية والهجرة غير المشروعة جدلية ، فتارة تكون مصاحبة للهجرة غير المشروعة بهدف تفادى المخاطر والتحايل على المواقف القانونية التى قد تعرض أصحابها للمساءلة القانونية ، وتارة تكون للوقاية من التفكير فى خوض تجربة غير مشروعة تعرض صاحبها للمخاطر فتحد من التفكير فى تكرار التجربة وهذه هى النسبة الأكبر .

40- العلاقة بين المعرفة القانونية وحماية الشباب من المخاطر المجتمعية للهجرة غير الشرعية

المتغير ات	الحماية من المخاطر الفردية	الحماية من المخاطر المجتمعية	معامل الاقتران	قيمة كاى	المستوى
أهمية المعرفة القانونية قبل الهجرة	**90**	**100**	0,83	**113.07**	**0.01 دالة عند**

بقراءة المؤشرات الإحصائية حسب الجدول(40) تأكد وجود علاقة بين المعرفة القانونية وحماية الشباب من المخاطر المجتمعية ، حيث جاءت قيمة معامل الإقتران 0,83 بمستوى قوى, مما يدل على قوة علاقة المعرفة القانونية بحماية الشباب من المخاطر. وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد العينة شعروا بأهمية المعرفة القانونية وضرورة الحاجة إليها،سواء كان ذلك بهدف زيادة مخزون المعرفه لدي الفرد ؛ لتنمية الجانب المعرفى أو بهدف تهذيب النفس البشرية ومنعها من اختراق القواعد القانونية وتنمية وازع الضمير وعدم الإقبال على الخروقات والتعديات التى تتعارض مع القوانين وتضر بالفرد أولاً ثم بالمجتمع وهو ما يعرف "بالجانب الوجدانى "، ومن ثم يساعد المخزون المعرفى القانوني على حماية الفرد من الخطر أثناء المواقف الفعلية ،كما يقوم بوقايته من الإقبال على هذه المواقف والحد من التفكير

فيها أو التعرض لها مثل تجربة الهجرة غير المشروعة وهو ما يعرف" بالجانب المهارى او التطبيقى". كما تؤكد المؤشرات وجود علاقة بين المعرفة القانونية بالحماية من المخاطر قبل وبعد التجربة حيث جاءت قيمة كا 113.07 وهى دالة عند 0.01 .

41- العلاقة بين ارتفاع نسبة من لديهم معرفة قانونية بقبل وبعد التجربة

المتغير ات	لا توجد معرفة قانونية	توجد معرفة قانونية	معامل الإقتران	قيمة كاى	المستوى
(قبل)	5	72	0,100 قوى	125.6	د ال عند 0.01
(بعد)	11	89			

أوضحت بيانات (الجدول رقم 41) وجود علاقة بين إرتفاع مستوى المعرفة القانونية وبين العائدين من تجربة الهجرة غير المشروعة ،حيث جاءت قيمة معامل الاقتران 0,100 وهي علاقة قوية . وقد يرجع ذلك إلى خوض كل الشباب العائدين من هذه التجربة لمواقف عملية وحياتية أكسبتهم معرفة قانونية من خلال الممارسة الفعلية والمشاكل الذاتية ، فظلت نتائج المواقف راسخة فى مخزون المعرفة لديهم . مما أدى إلى إرتفاع نسبة من لديهم معرفة قانونية بين أفراد العينة. كما تبين وجود علاقة ثابتة بين المعرفة بالأوضاع القانونية قبل وبعد الهجرة إلا أنها متغيرة فى مدى الإرتباط ، فنجدها فى زيادة ملحوظة بعد العود عنها قبل العود نظراً للتجارب والخبرة المكتسبة .وهذا مؤشر لكون المعرفة تحمى من المخاطر ولكنها لم تؤثر على منع الشباب من خوض التجربة قبل الهجرة حيث جاءت قيمة كا125.6 وهى دالة عند0,01 . وهو مايؤكد جدلية العلاقة بين المعرفة القانونية والهجرة غير الشرعية ،التى يمكن أن تحمى صاحبها من المخاطر ويمكن أن تكون سبباً فى زيادة الرغبة فى خوض تجربة غير شرعية.

42- **معامل التحديد والانحدار**

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية s	قيمة ت	المستوى المعنوى
	B	الخطأ المعيارى			
(Constant)1	.742	.255	معامل Beta	2.903	.005
الثقافة_والاقبال_بعد_الهجر	.258	.133	.192	1.938	.055

يتضح من (الجدول رقم 42) بالنسبة لقيمة الانحدار أن معامل التحديد هو 0.74 ويمثل درجة التفسير؛أى أن درجة المعرفة تؤثر بقيمة 0.74 فى عدم الإقبال على المخاطر الاجتماعية المرتبطة

بالهجرة غير الشرعية، وأن قيمة 0.26 تعزى إلى العوامل العشوائية مما يؤكد أن مستوى المعرفة يؤثر بدرجة كبيرة وهى دالة عند مستوى معنوي 0.01 ؛وهومؤشر لوجود علاقة .

النتائج

1. إن العلاقة بين المعرفة القانونية والهجرة غير المشروعة قد تكون جدلية، فتارة تكون مصاحبة للهجرة غير المشروعة بهدف تفادى المخاطر والتحايل على المواقف القانونية التى قد تعرض أصحابها للمساءلة الجنائية وهذا يمثل النسبة الأقل بين أفراد العينة ، وتارة تكون للوقاية من التفكير فى خوض تجربة غير مشروعة تعرض صاحبها للمخاطر فتحد من التفكير فى تكرار التجربة وهذا يمثل النسبة الأعلى بين أفراد العينة .
2. يمكن أن تحد المعرفة القانونية من إقبال الشباب على الهجرة غير المشروعة ، ولكن إذا تضمنت الآتى:- (معرفة الحقوق والواجبات – العقوبات – المخاطر والتحديات المنتظرة).
3. بعض الشباب العائدين من الهجرة غير المشروعة لديهم رغبة فى الإستقرار ولديهم إنتماء وحب للوطن رغم عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية .
4. توجد علاقة قوية بين إرتفاع مستوى المعرفة القانونية للعائدين وبين عدم الإقبال على الهجرة غير المشروعة مرة ثانية .
5. اكتساب الشباب العائدين من تجربة الهجرة غير المشروعة معرفة قانونية بالمواقف والممارسة .
6. تفتقد قوانين الهجرة المصرية لبعض التدابير الإحترازية فى الحماية والمنع من الهجرة غير المشروعة وهو ما يستغله الشباب والسماسرة فى التحايل .
7. معالجة الظاهرة تتطلب دراستها من جميع الجوانب الحياتية وربطها بالإصلاح التنموى الشامل.

مناقشة النتائج فى ضوء الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة "زغو محمد" و"محمد رضا التميمى"و" سحر الغراب" **فى أن** قوانين الهجرة تفتقد لبعض التدابير الإحترازية فى الحماية والمنع من الهجرة غير المشروعة وهو ما يستغله الشباب والسماسرة. فضلاًعن الإبتزاز المالى من السماسرة للمهاجرين وذويهم وتعرضهم للاستدانة ،ضرورة تناول الظاهرة برؤية شمولية من جميع الجوانب، ضرورة الإصلاح التنموى الشامل،عدم انسجام القوانين المانعة والضابطة للهجرة على المستوى الدولى بشكل رادع ومانع وكاف.، ضرورة التوعية بمخاطر الهجرة وسلبياتها .**بينما اختلفت** فى نتائج تتعلق بالمعرفة القانونية لاختلاف طبيعة الدراسة وتركيزها على المعرفة القانونية كمتغير أساسى .

اتفقت الدراسة مع دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،والمجلس القومى لحقوق الإنسان(2015- 2016) في خصائص العينة والفئة العمرية الأكثر قبولاً على الهجرة غير المشروعة ؛حيث يبلغ متوسط أعمار عينة الشباب المهاجرين محل الدراسة، 28 سنة، ومعظم الأعمار تركزت فى الفئة العمرية من 30 إلى 35 سنة، بنسبة 44.4%، وفى الفئة العمرية من 18 إلى 23 سنة بنسبة 19.8 %. أى تضمين العينة الفئة العمرية (18-35) سنة .كما اتفقت الدراسة مع نتائج المركز فى أن العامل الاقتصادى يبقى

هو الدافع الأساسى وراء هجرة الشباب ؛حيث كان من نتائج المركز أن 88% أقروا بأن السبب الرئيس للسفر هو الرغبة فى تحسين الدخل ومستوى المعيشة؛ **بينما اختلفت** عنها فى التأكدت على أنه لدى أفراد العينة معرفة بالأثار السلبية وبالجوانب القانونية ولكنها لا ترقى لمستوى الوعى التام بطبيعة هذه المخاطر ومدى قانونيتها ؛ فى حين أكدت نتائج المركز القومى على أن الشباب المصرى على وعى تام بالآثار السلبية للهجرة غير المشروعة وعلى درجة عالية من المعرفة بإجراءاتها، بعد أن حاولوا مراراً الحصول على تأشيرة السفر لكنهم فشلوا، وهم يعتقدون أن ذلك مبرر كافٍ يدفعهم إلى السفر بطريقة غير مشروعة كحل لتحسين ظروف معيشتهم. كما اختلفت عنها فى اتجاهات الشباب العائدين نحو تكرار التجربة فقد انتهى البحث الراهن بتوجهاتهم نحو الإستقرار بنسبة مرتفعة بينما كانت نتائج المركز أن 60% من الشباب المهاجر لم يشعروا بالندم على الإطلاق من تجربة الهجرة غير المشروعة، كما يرغب نسبة 60.5% من الشباب بإعادة التجربة مرة أخرى.

التوصيات

1. عمل برامج ثقافة قانونية مكثفة للشباب تتضمن ثلاثة محاور هى :-
   - الحقوق والواجبات
   - العقوبات
   - المخاطر والتحديات
2. تركيز الإعلام على التوعية والإرشاد بالمخاطر والكوارث الناتجة عن الهجرة غير المشروعة .
3. الإعتماد على الشباب العائدين من التجربة ممن هم غير راغبين فى العودة، لتقديم النصح والإرشاد للآخرين من أقرانهم .
4. تثقيف الشباب بشكل مؤسسى (منهجى وتربوى) بأهمية المعرفة القانونية على المستويين الفردى والجماعى .
5. خلق فرص عمل للشباب (من خلال مشاريع قومية تنموية كبيرة ومشاريع صغيرة) .
6. سن مزيد من التشريعات التى تتضمن تدابير احترازية للحد من إقبال الشباب على الهجرة غير المشروعة .

المصادر والهوامش

- **أولاً: المراجع العربية:**
- **التميمى، محمد رضا (2011) ،الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية ، العدد4 ، الجزائر ، دفاتر السياسة والقانون.**
- **السراني، عبد الله سعود (2010) ،العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم،الرياض ، السعودية، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .**
- **المصراتى، عبد الله احمد عبد الله(2014) ، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبى: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعين ، المجلد30، العدد59 ، السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب .**
- **الشواني، محمد حسين ، محمد، فوزية عبدالله، الآليات المجتمعية لتحفيز الانتماء لدى الشباب : دراسة نظرية تحليلية،العراق ، جامعة الصلاح الدين/أربيل، كلية الآداب .**
- **الزهرى، ايمن(2006) ، دفتر احوال المجتمع المصرى:الهجرة وخلجنة مصر، ط1، شبين الكوم، القاهره ، دار الولاء الحديثة.**
- **السامرائي،هاشم جاسم (1988)، المدخل في علم النفس،بغداد، مطبعة مبين للنشر.**
- **الشرقاوي، أنور و آخرون(1978)،أسس علم النفس العام،القاهرة، مطبعة أطلس.**
- **أبو زيد، محمد إمحمد محمد (2017)، الهجرة غير الشرعية وأثارها على الأمن القومى الليبى، ليبيا ، جامعة الشرق الأوسط، ، كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية.**
- **الجاويش،مصطفى(2016)، فزاعة الهجرة غير الشرعية،القاهره،المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية،24 ديسمبر 2016.متاح على : www.eipss-eg.org**
- **بانفيلد،إدوارد(1990)،السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية،ترجمة:عزت نصار ،عمان، دار النسر للنشر .**
- **برسوم،مريم وليم(2011)،اثر الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية،العدد4،القاهره،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.**
- **جابر،سامية محمد (2002)، علم الاجتماع القانونى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.**
- **حجازي،محمد فؤاد (1999) ،النظريات الأجتماعية،ط2، القاهرة، مكتبة وهبة للنشر.**
- **دوريته، جان فرنسوا(2011)، معجم العلوم الانسانية، ترجمة: جورج كتورة، ط2، بيروت ، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .**
- **راجح،أحمد عزت (بدون سنة نشر)،أصول علم النفس،بيروت،لبنان، دار القلم للنشر .**
- **زايتلن،أرفنج (1989)، النظرية المعاصرة في علم الأجتماع: دراسة نقدية، ترجمة: محمود عودة و أبراهيم عثمان، الكويت، ذات السلاسل للنشر .**
- **شتيوى،عبد العاطى (2015)،التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية،ندوة: الابعاد الامنية والانسانية ،السعودية،جامعة نايف.**
- **طعيبة،احمد (2016)،الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية ،العدد15، الجزائر، دفاتر السياسة والقانون.**
- **عبد الرحيم ، سامح جميل ،زيادى، فتحي كامل (1998)، الثقافة القانونية للمعلم : دراسة ميدانية، مجلة البحث فى التربية ، مجلد 12 ،العدد2، ،كلية التربية ،المنيا.**

- غراب، سحر محمد إبراهيم (2019)، دورمنظمة الإتحاد الأفريقي في الحد من الهجرة بإفريقيا،جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر الدولى الأول ، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات ، برلين ، المانيا ، المركز العربى الديمقراطى .
- كريم،يوسف (بدون سنة نشر)، التشريعلت الاوروبية فى مجال الهجرة: اسبانيا،ايطاليا،فرنسا نموذجاً ، العدد15،المغرب، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية.
- محمد،زغو(2012)، المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ،العدد 2 ،المغرب، مجلة الفقه والقانون.

التقارير

- التقرير الكامل للمؤشر العربي (2016)، حول الهجرة والشباب العربي:الهجرة والمستقبل".المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية" 3"إبريل ، 2017. متاح على : https://goo.gl/wk7uU
- تقرير المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية(2017)، عن الهجرة والشباب العربي: الهجرة والمستقبل ،الدوحة، قطر، ، مركز البحوث للعلوم الاجتماعية والانسانية :الفترة 18 - 20 آذار/ مارس 2017 .
- تقرير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،المجلس القومى لحقوق الإنسان (2015-2016) ، الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى، القاهرة .
- تقريرالاتحاد الأفريقى(2019)، الأطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل ، أثيوبيا: أديس أبابا، مسودة و مطبوعات الإتحاد الأفريقى (2018-2027) .
- تقريرالامم المتحدة (2015)، الهجرة الدولية لعام 2015 :الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة،لبنان ،بيروت ، المنظمة الدولية للهجرة :الاسكوا .
- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(2016) ، نتائج المسح القومي للهجرة وأوضاع المصريين بالخارج :18 يناير 2016.
- تصريح وزارة الداخلية المصرية (2016)، مصر الأولى في معابر الهجرة غير الشرعية ،منشور اليوم السابع 25 سبتمبر 2016 .
- تصريح وزيرة الهجرة(2016)، مصر الاولى عالميًا فى الهجرة غير الشرعية، مؤتمر اقتصادى :مصر أولى بشبابها، منشورالمصرى اليوم ،2016/11/21.

- ثانياً: المراجع الأجنبية
- Attir،M. O.، Regan، D.، Lodge، T.، Bugre، M.، Mehyar ، Visser & ...M ،Carolyn ,Pereira(2002) Law – Related Education to Reducing Violence in 1995،Bloomington ،ERIC Clearing for Social Science Education ،by and Against Youth 30/9/2002..، R. K. (2014), Illegal Migration as a Major Threat .t,Libya's Security
- Borgatta،E.F. & Mayer، H.J. (1959) , Social Control and the Boston.،Foundation of Society

- **Law – Related Education in Elementary and ،Carolyn, Pereira(2004) Secondary Schools. Eric. Clearing House for Social Studies Social 20/1/2004.، in 1988،Education Bloomington**
- **Global Data (2018), International Organization for Migration's (IOM).**
- **International Organization for Migration: World Migration Report(the Un migration Agency Switzer land December.،2018)**
- **M(2015), Migrations through and from Libya: a Mediterranean ،Toaldo challenge. Istituto Affari Internazionali.**
- **Related ، Paula & Others (2002) ,"Youth Court Sin Law،Nessel Blowing or ، Clearing for Social Studies Education،Education ERIC Washington.**
- **،Lawrence Fete A.introduction to personality macmilln (1983) new york.،publishing co inc**
- **L'homme Mondial . Les Sociétés humaines ،Phillipe, Engelnard(1996) éditions Arléa.، Belgique ،peuvent-elles survivrent**
- **Sage ،understanding Conflict Resolution،Wallensteanp. (2002) London.،Publications**

- **الهوامش**

[i] **لقد تم استخدام الهجرة غير الشرعية فى الأبحاث العلمية بأكثر من مصطلح فتارة يستخدم على أنه هجرة غير شرعية وتارة هجرة غير نظامية ، والأصح لغوياً وقانونياً الهجرة غير المشروعة ، ولذا سوف يلتزم البحث بمصطلح الهجرة غير المشروعة .**

[ii] **يرى أ.د.على جلبى ان مفهوم جدلية العلاقة يمكن تناوله من خلال علاقة التأثير والتأثر) بعيداعن مفهوم الدياليكتيكية عند هيجل او الجدلية عند ميرتون .، فاعليات مؤتمر الهجرة ،قسم الاجتماع ،كلية الآداب ’الاسكندرية ، 25 اكتوبر 2017.**

[iii] **ترى ا.د.سامية محمد جابر ، أنه يمكننا تناول مفهوم المخاطر بعيدا عن المفهوم المقصود عند "اورليش بك" فمصر تعتبر مجتمع مخاطر وكذلك سوريا .....الخ ، واعتمادا على هذا الرأى العلمى استخدمت الباحثة مفهوم المخاطر الاجتماعية بمعنى الازمات والمهالك التى يمكن ان يتعرض لها الشباب اثناء الهجرة غير المشروعة والتى قد تصل الى حد فقدان الارواح ، مناقشة وعرض فكرة البحث الراهن قبل تنقيحه ، فعاليات مؤتمر الهجرة غير الشرعية ، قسم علم الاجتماع، جامعة الأسكندرية ، 25 اكتوبر 2017.**

[iv] **استخدم البحث مصطلح المخاطر الاجتماعية لتضمينها (مخاطر البلد المرسل ومخاطر البلد المستقبل والمخاطر اثناء رحلة السفر) ولم يستخدم المخاطر المجتمعية لإقتصارها فقط على مخاطر البلد المرسل (مصر) .**

[v] **هناك فرق فى المفهوم بين الحاجة والاحتياج . فالحاجات الانسانية هى الضرورة التى لا غنى عنها ويشترك فيها كل البشر لانها مطلب اساسى كالماء والطعام والمسكن ، اما الاحتياج هو ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه من هذه الضرورات او الحاجات ،لعدم توافر الحد الأدنى منه .**

Legal knowledge and its relationship to protection from the social risks of illegal immigration
A study on a sample of returning Egyptian youth

Islam Fawzy Anas Qotb
Lecturer of legal sociology, Faculty of Arts, Damanhour University
eslamfawzy513@yahoo.com

Abstract

The objective of the research is to examine the sociological observation of the dialectic relationship between legal knowledge and illegal migration and its role in protection against social risks and to highlight the societal implications of this. There are economic ، political ،social and psychological conditions that lead young people to illegal migration ، Which wastes the rights and duties of these young people because they do not know the laws governing the migration process.

Methodological and theoretical procedures: The research relied on the method of re-analyzing the previous data and a sample of the youth returning to Egypt from illegal immigration. The sample was randomized in a snowball way. The study assumes a relationship between the absence of legal knowledge and the stimulation of illegal migration among Egyptian youth. The research ends with an appendix to some of the laws regulating the immigration process. The research also adopted the entrance of human needs and the entrance of frustration and violence and was able to put forward a new theoretical approach that fits with such topics ،which require more than a theoretical input in the analysis.

The research reached the following conclusions: The relationship between legal knowledge and illegal migration. Is really a dialectical relationship ،sometimes accompanied by illegal migration to avoid risk and circumvent legal positions that may expose their owners to legal accountability ،and sometimes to prevent the thinking of illegal immigration experience. Legal knowledge can also limit the demand of young people for illegal migration ،but if they include the following: - (knowledge of rights and duties - penalties - risks and challenges expected). Finally ،Egyptian immigration laws lack some precautionary measures to protect them.

Key words: illegal immigration - legal knowledge - social risks .